

The background of the slide is a collage of financial-themed elements. It includes a blue and white candlestick chart on the left, a red line chart on the right, and a grid of small red and white data points in the center. In the bottom right corner, there are several gold coins. The overall color scheme is dominated by red, white, and blue.

نشاط النقديّات

نشاط النقديّات

البطاقات البنكية

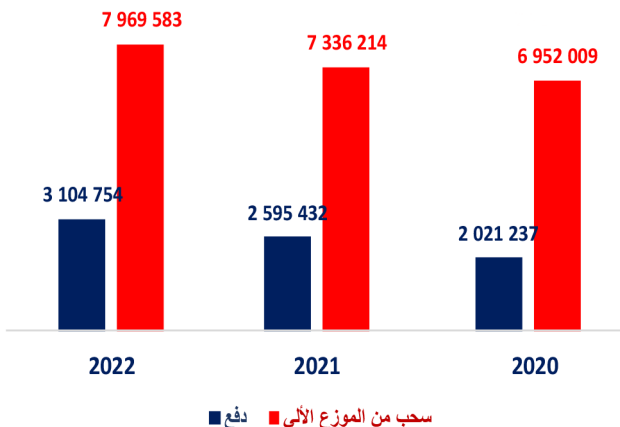
يسعى BH بنك إلى تعميم البطاقات البنكية على كافة أنواع الحسابات المؤهلة، حيث يمثل ذلك محور تطوير استراتيجتي بهدف الانتقال من المعاملات نقدا نحو الدفعات الالكترونية. وعلى هذا الأساس بلغت نسبة تجهيز الحسابات ببطاقات 75 % في سنة 2022 وهو مستوى تقريبا مماثل لما تم تسجيله في سنة 2021 وتتوزع البطاقات وقدرها 276997 بطاقة بين البطاقات التقليدية والبطاقات الالكترونية والبطاقات الذهبية. وتتيح هذه البطاقات جملة من الامتيازات والخدمات حسب خصائص الحرفاء واحتياجاتهم، مثل تسهيلات السحب من المكشوف المرخص به والتأمين في حال فقدان البطاقة وغيرها من الامتيازات. وفي هذا المجال، فإن جميع حزمات BH وعددها 183 467 حزمة، مجهزة ببطاقات بنكية.



وأُنجز حرفاء BH بنك 3,1 مليار عملية عن طريق البطاقات البنكية، أي بارتفاع قدره 19,6 % من حيث العدد و 43,3 % من حيث القيمة، فيما ازدادت عملياتهم للسحب نقدا من الموزعات الآلية التابعة للبنك أو للبنوك الأخرى بـ 8 % من حيث العدد وبـ 9 % من حيث القيمة (7,9 مليار عملية).

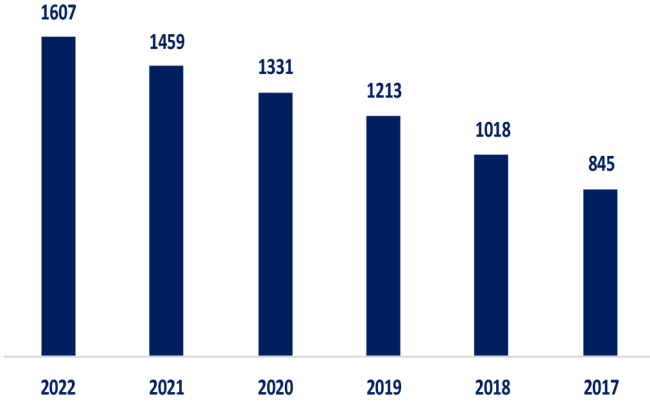
وارتفعت الدفعات عن طريق البطاقات البنكية بنسبة 53,6 % ما بين سنتي 2020 و 2022. وإجمالاً، ارتفعت المعاملات المنجزة عبر بطاقات BH بنك بنسبة 11 % من حيث العدد و 12,8 % من حيث القيمة، حيث بلغت 2051 مليون دينار وشملت 1,1 مليار عملية.

تطور حجم العمليات بالبطاقات



الموزعات الآلية للأوراق النقدية

تطور حجم العمليات في الموزعات الآلية للأوراق النقدية
بالمليون دينار



مكنت شبكة الموزعات الآلية للأوراق النقدية للبنك، المتكونة من 181 موزعا، من إنجاز 6,9 مليار عملية برقم معاملات قدره 1607 مليون دينار، أي بارتفاع بـ 9,6 % من حيث العدد و 10,2 % من حيث القيمة.

وبلغ المعدل الشهري للعمليات 3155 عملية لكل موزع مقابل 2680 عملية في سنة 2021، أي بارتفاع قدره 17,7 %.

أما العمولات المحصلة من حاملي بطاقات البنوك الأخرى (سواء كانت محلية أو أجنبية)، فقد بلغت 3,9 مليون دينار.

مطارف الدفع الإلكتروني

تطور العمولات و حجم المعاملات عن طريق مطارف الدفع الإلكتروني



ارتفع عدد التجار المنخرطين في منظومة الدفع الإلكتروني بنسبة 14 % ليبلغ 839 منخرطا، منهم 652 تاجرا نشيطا، أي بنسبة نشاط قدرها 78 %.

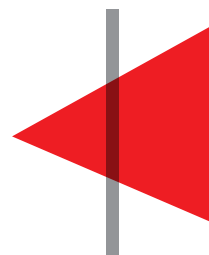
وقد وقع تجهيز هذه المجموعة من التجار بـ 1498 مطرف دفع الإلكتروني، أي بارتفاع بـ 4,8 %.

وتحسن نشاط التجار بنسبة 18 % من حيث العدد وبـ 42 % من حيث القيمة، ليتم تسجيل رقم معاملات قدره 162,2 مليون دينار وعمولات محصلة بـ 3 مليون دينار وهو ما يشير إلى التقدم المحرز في هذا المجال وإلى التحسن المنشود لاستعمال هذه المنظومة على الصعيد المحلي.



استعراض الفترة 2022-2018

المؤشرات و النسب على مدى 5 سنوات



مؤشرات النشاط	2018	2019	2020	2021	2022	Δ 12-21/ 12-22	معدل نسبة النمو السنوي 18-22
مجموع الأصول	11 911,9	12 207,6	12 243,4	12 405,2	13 626,3	%9.8	%3.5
قروض صافية للحرفاء	9 130,3	9 647,3	9 831,5	9 817,9	10 686,9	%8.9	%4.1
محفظة السندات	1 577,6	1 627,0	1 666,6	1 805,0	2 235,8	%23.9	%9.4
الموارد المتأتية من الحرفاء	6 536,4	6 879,3	7 234,5	7 782,2	8 549,7	%9.9	%7.0
إقتراضات و موارد خاصة	1 406,7	1 571,9	1 735,6	1 723,6	1 447,5	%16.0-	%1.4
الأموال الذاتية	867,3	981,1	1 054,6	1 161,4	1 235,5	%6.4	%9.3

مؤشرات الاستغلال	2018	2019	2020	2021	2022	Δ 12-21/ 12-22	معدل نسبة النمو السنوي 18-22
هامش الفائدة	216,8	272,8	290,4	324,3	344,5	%6.2	%12.5
العمولات الصافية	90,7	99,0	93,6	104,2	112,8	%8.3	%5.8
الأرباح الصافية / محفظة السندات	148,3	121,2	122,8	141,0	165,6	%17.4	%3.8
الناتج البنكي الصافي	455,7	492,9	506,8	569,5	622,9	%9.4	%8.2
مصاريف الأعوان	125,3	133,8	124,6	150,3	167,8	%11.7	%8.0
الأعباء العامة للاستغلال	51,5	56,4	52,8	57,6	65,0	%12.9	%6.2
الناتج الخام للاستغلال	278,9	312,4	336,9	370,3	397,5	%7.4	%9.3
المخصصات الصافية للمدخرات	76,6	80,1	178,6	122,8	179,7	%46.3	%35.6
ناتج الإستغلال	203,5	218,5	140,4	231,8	199,1	%14.1-	%5.7
الأرباح الصافية	136,3	141,6	72,9	134,7	118,7	%11.9-	%7.1

نسب الربحية	2018	2019	2020	2021	2022
مردودية الأموال الذاتية	%15,72	%14,44	%6,92	%11,60	%9,61
مردودية الأصول	%1,14	%1,16	%0,60	%1,09	%0,87
الناتج البنكي الصافي / مجموع الأصول	%3,83	%4,04	%4,14	%4,59	%4,57
الناتج البنكي الصافي / رقم المعاملات	%42,4	%42	%44,8	%53,1	%52,1
الناتج البنكي الصافي / مجموع القروض الخام	%4,99	%5,08	%5,15	%5,80	%5,83
النتيجة الصافية / الناتج البنكي الصافي	%29,9	%28,7	%14,4	%23,7	%19,1

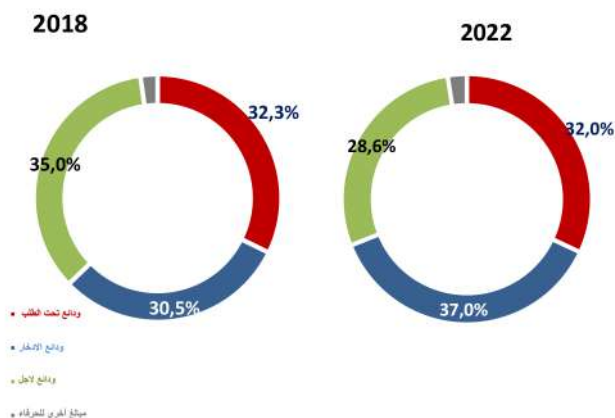
2022	2021	2020	2019	2018	نسب الإستغلال
%40,4	%39,1	%38,5	%41,4	%41,5	ضارب الإستغلال
%74,2	%76,2	%81,7	%81,5	%79,9	العمولات المتأتية / مصاريف الأعوان
%18,1	%18,3	%18,5	%20,1	%19,9	العمولات الصافية / الناتج البنكي الصافي
%26,9	%26,2	%24,6	%27,2	%27,5	مصاريف الأعوان / الناتج البنكي الصافي

2022	2021	2020	2019	2018	النسب القانونية
%15,8	%15,9	%15,3	%12,5	%11,4	نسبة الديون المصنفة
%69,4	%71,3	%70,5	%76,4	%77,8	مؤشر تغطية الديون المصنفة
%14,3	%14,1	%11,8	%11,1	%10,7	النسبة الجمالية لكفاية رأس المال
%11,6	%10,8	%9,5	%8,5	%7,7	مؤشر كفاية رأس المال (تيار 1)

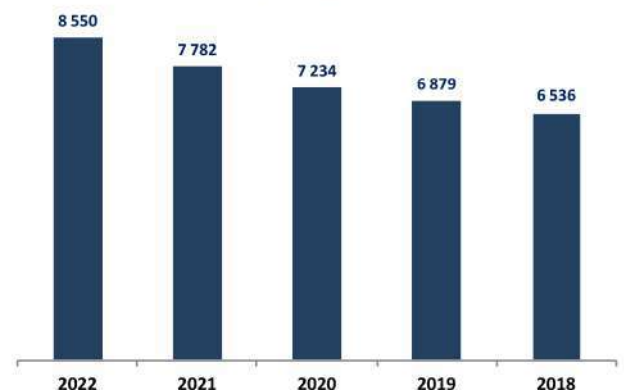
ودائع الحرفاء

ارتفعت ودائع الحرفاء بنسبة 9,9 % (+ 767,5 مليون دينار) لتبلغ 8 550 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022، مقابل معدل نسبة ازدياد سنوي قدره 7 %.

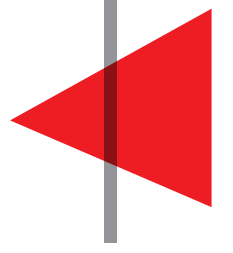
تطور تركيبة مجموع ودائع الحرفاء



تطور مجموع ودائع الحرفاء

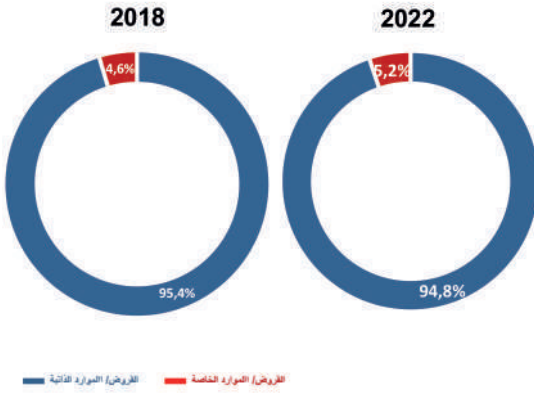


القروض من موارد ذاتية

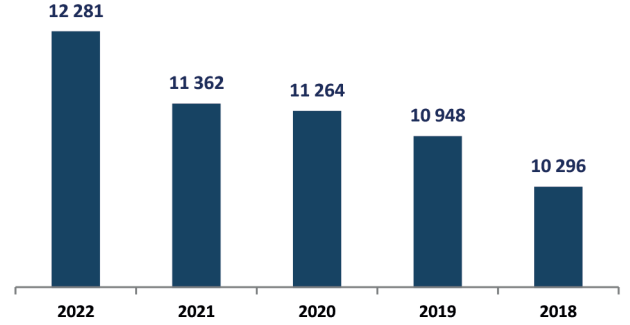


ارتفعت القروض الخام بنسبة 8,1 % (+ 919,1 مليون دينار) لتبلغ 12 281 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022، مقابل معدل ازدياد سنوي قدره 4,5 %.

تطور تركيبة القروض الخام المسندة للحرفاء



تطور مجموع القروض الخام المسندة للحرفاء

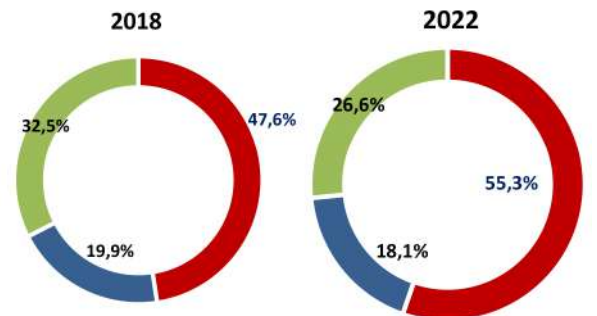
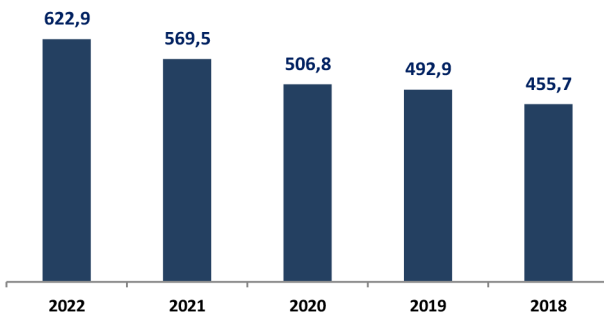


الناتج البنكي الصافي

ارتفع الناتج البنكي الصافي بنسبة 9,4 % (+ 53,4 مليون دينار) ليلبلغ 622,9 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022، مقابل معدل نسبة ازدياد سنوي قدره 8,2 %.

تطور تركيبة الناتج البنكي الصافي

تطور الناتج البنكي الصافي



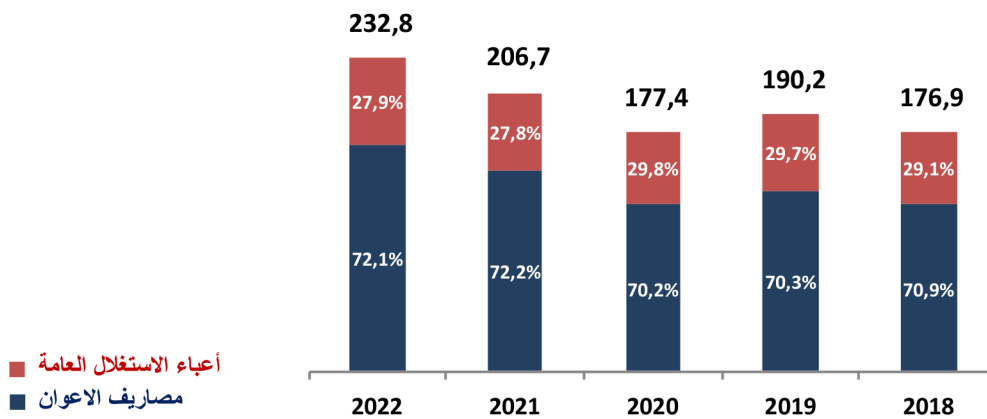
هامش الربح من الفوائد ■ العمولات الصافية ■ أرباح صافية على محفظة السندات

نتيجة البنك

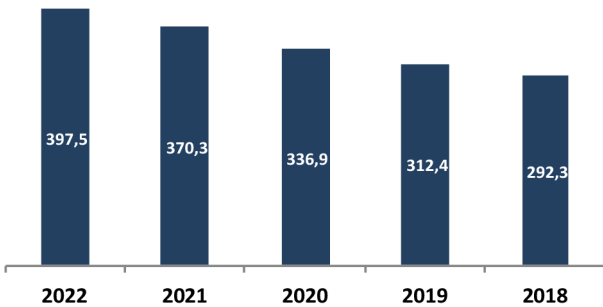
الأعباء العامة

ارتفعت **الأعباء العامة** بنسبة 14,3 % (+ 29,6 مليون دينار) لتبلغ 232,8 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022، مقابل معدل نسبة ازدياد سنوي قدره 7,9 %.

تطور النفقات العامة



تطور الناتج الخام للاستغلال



الناتج الخام للاستغلال

ارتفع **الناتج الخام للاستغلال** بنسبة 7.4 % (+ 27.3 م.د) لتبلغ 397.5 مليون دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022، مقابل معدل نسبة ازدياد سنوي قدره 8 %.

نسب الربحية

بلغ نسق نمو النتيجة لنسب الربحية مستوى أقل من ذلك المتعلق بالأصول وهو ما أثر على مردودية الأصول التي بلغت 0,87 % في موفى سنة 2022 مقابل 1,09 % في سنة 2021. كما بلغت مردودية الأموال الذاتية 9,61 % في سنة 2022 مقابل 11,60 % في موفى سنة 2021.





الآفاق المستقبلية

الآفاق المستقبلية لسنة 2023

الدفع عبر الهاتف الجوال، إتباع سير العمل عند التعامل مع القرارات العرضية...) والاستناد عند الاقتضاء على مختبر الابتكار "BH INNOVE" وذلك، في انتظار استكمال إرساء منظومة تخطيط موارد المؤسسة البنكية.

وفي جانب آخر، ستتسم سنة 2023 باستكمال أعمال إرساء المشاريع المهيكلية التي تم الشروع فيها والمتمثلة في :
- إرساء المنظومة الجديدة لتخطيط موارد المؤسسة البنكية من خلال إعادة صياغة النظام المحاسبي وتحسين عمليات البنك الناجمة عنه.
- اعتماد معايير الإفصاح المالي الدولي IFRS.

تطوير العمل التجاري

إرضاء الحريف وجودة الخدمات

- تأمين جودة خدمات أفضل من خلال التكفل بالحرفاء بطريقة أفضل.
- مزيد تحسين صورة البنك من خلال إرضاء الحرفاء واستبقائهم.
- التقليل في آجال معالجة المسائل والتعامل بشكل أفضل مع الشكاوى.

توسيع المنظومة التجارية وتنظيمها

- إدماج مراكز الأعمال على مستوى الجهات صلب شبكة BH بنك وذلك بهدف :
- تأمين قدر أكبر من الجوار مع الحرفاء من الشركات، لاسيما تلك ذات قيمة مضافة عالية.
- إتاحة تطوير أفضل للأعمال التجارية والتقليل في نسبة تناقص الحرفاء.
- كما أنه من المرتقب توسيع شبكة الشبائيك الآلية للأوراق النقدية غير تلك المركزة في الفروع وذلك على مستوى الجهات والمناطق التي تنطوي على إمكانيات عالية.

المنتجات والخدمات وسياسة التسعير

- إعداد مؤشر معياري لعروض القطاع وضمان يقظة تنافسية دائمة.
- ضمان ترسيخ الخدمات الرقمية الموجودة بالفعل وذلك لدى المستخدمين النهائيين (التجارة الالكترونية، الدفع عبر الهاتف الجوال...).

ستكون سنة 2023 متسمة باستمرار استراتيجية BH بنك الموجهة نحو ما يلي :

- استمرار تعزيز الحصة من السوق بالنسبة لقطاعات الشركات الصغرى والمتوسطة والحرفاء من الأفراد (الشركات الصغرى جدا والمهنيين والأفراد).
- الحفاظ على دوره بصفته فاعلا رئيسيا في سوق الشركات (المجمعات وكبرى الشركات).
- وسيتحقق هذا التطور للنشاط في ظل احترام مختلف السياسات المتعلقة بالقرض ومدى التعرض للمخاطر وإدارة المخاطر (بما في ذلك إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية) ومن خلال الاعتماد على هوامش النمو التي توفرها مستويات النسب الاحترازية للملاءة (نسب الملاءة الجمالية والأساسية) وللسيولة (نسبة السيولة على المدى القصير LCR والحد الأدنى من نسبة القروض / الإيداعات LTD).
- كما سيتحقق هذا التطوير من خلال أخذ التوجهات العامة التالية بعين الاعتبار :
- مواصلة السياسة الانتقائية وبالأساس تجاه قطاعات المباني والأشغال العامة والسياحة والبعث العقاري.
- تعزيز منظومة استخلاص الديون من خلال إحداث وظيفة مسؤول عن "قائمة المراقبة"، يتولى متابعة وضعية الحرفاء عن كثب في المرحلة التجارية وتوقع الصعوبات.
- تطوير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية وغير المستهلكة للأموال الذاتية (نشاط قاعة الصرف، التداول، النقديات، الدفع عبر الهاتف الجوال...).
- النهوض بمنتوج برنامج الادخار السكني في ظل سياق متسم بالمسار التصاعدي لنسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي.
- مواصلة الجهود لتحقيق تحكم أفضل في كلفة الموارد (تدعيم حصة الودائع تحت الطلب وودائع الادخار).
- مواصلة الجهود لتحسين أعباء التشغيل.
- تفعيل الخطة المعتمدة لتعزيز التآزر بين مختلف شركات مجمع BH بنك، وبالأساس BH للتأمين و BH للإيجار المالي و BH تنمية و BH للاستثمار
- الاستفادة من أعمال وضع خارطة المخاطر لمواصلة تكوين قاعدة بيانات بالحوادث وتحسين منظومة المراقبة الداخلية.
- مواصلة مسار التحول الرقمي للبنك من خلال المكاسب السريعة (التجارة الالكترونية، الدفعات،

- والقواعد التنظيمية..
- تعزيز الأسس المالية للبنك من خلال تجميع الموارد السليمة والمستقرة.
- النظر في التسعير التفاضلي الذي يطلبه الحرفاء وفقا لمدى ربحية العلاقة.

التطور الرقمي

- إعادة تنظيم وتطوير خدمات مركز الاتصال مع إرساء حل الكتروني بنكي متكامل لإدارة الشكاوي من جهة وتجديد المنصة الهاتفية لمركز الاتصال، من جهة أخرى.
- إحداث خدمة الشحن عبر الانترنت وهي خدمة جديدة تمكن من شحن رصيد الهاتف الجوال لدى كافة المشغلين عن طريق حساب الحريف.
- مواصلة إرساء محطات تفاعلية داخلية وخارجية مع توفير خدمات رقمية لجلب الانتباه والتواصل وهو ما سيمكن من تحسين الوقت التجاري لموظفي المبيعات ويتيح للحريف مزيدا من التقارب وإمكانية النفاذ وتوفير الوقت.
- إطلاق خدمة الرسائل القصيرة الدولية لفائدة التونسيين بالخارج من حرفاء البنك.
- إرساء خدمة BH الصوتية الجديدة، سواء للمعلومات أو للمعاملات.
- إحداث خدمة التحويل عبر الأنترنت مع اعتماد إرسالية قصيرة تحوي رقما سريا لمرة واحدة (OTP-SMS) واعتماد هذه الخدمة على مختلف القنوات الرقمية.
- إرساء خدمة فحص الشيكات والأوراق النقدية عبر الأنترنت بهدف تبسيط إدارة الشيكات وتحسين الآجال والعمليات.
- إحداث منصة للتعرف الالكتروني على الحرفاء E-kyc لأغراض إنشاء العلاقات والتعرف على الحرفاء عبر الأنترنت مع احترام معايير السلامة والامتثال.
- إرساء التوقيع الالكتروني الجديد «DIGIGO» الذي يجمع بين الأبعاد الثلاثة التالية : الحصول على التوقيع والتحقق من التحويلات والتوقيع على الوثائق.
- إحداث خدمة الوثائق الالكترونية، حيث أن هذه الخدمة تجسد استراتيجية البنك الرامية إلى حذف الصيغة المادية لكافة الوثائق المتاحة للحرفاء والمتمثلة في كشوف الحساب الشهرية وجدول الفائدة ربع السنوية والإخطارات وغيرها من الوثائق.
- إعادة تصميم منصتي البنك للخدمات البنكية الالكترونية والخدمات البنكية عبر الهاتف الجوال مع إدراج بيئة عمل جديدة توفر مزيدا من الخدمات المتمثلة في إدارة البطاقات البنكية.

- إرساء خدمات رقمية جديدة ومنها BH VOICE (خادم صوتي تفاعلي) والوثائق الالكترونية وكشف الحساب الالكتروني...
- تطوير عروض جديدة لفائدة سوق الشركات.
- تكثيف الشراكات مع الأسواق المستهدفة :
- طرح منتجات جديدة لفائدة الحرفاء المميزين لقاعة الصراف.
- مراجعة التعريفات البنكية وفقا للمؤشر المعياري للقطاع.
- توسيع نطاق عرض النقديات من خلال طرح بطاقات جديدة مخصصة : بطاقة الادخار والبطاقة البنكية وبطاقة الأعمال.
- إثراء عرض الحزم لفائدة الشريحة رفيعة المستوى.
- إطلاق مشروع "الخدمات البنكية للمرأة" وذلك من خلال اعتماد استراتيجية الوصول إلى الحرفاء واستقطاب النساء رائدات الأعمال. وسيكون مرفوقا بطرح منتجات خدمات غير مالية

الحركة التجارية وتوجيه النشاط

- تعزيز إجراءات الوصول إلى الحرفاء والبحث عن حرفاء جدد.
- اعتماد إجراءات موجهة تستهدف الشرائح التي يسعى القطاع البنكي لاستقطابها والمتمثلة في الشريحة رفيعة المستوى والمهنيين والشركات.
- التركيز على تزايد أهمية التكفل بالحرفاء من المستوى الرفيع والمهنيين والشركات، فضلا عن التفاعل بشكل أفضل مع طلباتهم وشكاويهم.
- تعزيز إجراءات تطوير الأعمال التجارية بشكل متوازي مع موظفي الحركة التجارية ومديري الفروع من خلال التركيز على القطاعات الواعدة : تنظيم الأيام المفتوحة والمقابلات.
- تعزيز التآزر صلب مجمع BH بنك من خلال إجراءات مشتركة موجهة تستهدف تحسين تسويق منتجات BH بنك.
- توجيه نشاط الخدمات البنكية للأفراد على أساس مؤشرات الأداء الرئيسية الجديدة وبالأساس الناتج الصافي البنكي حسب الفرع وحسب السوق.
- وضع تحديات حسب الأسواق.
- وضع تحديات لموظفي المبيعات من خلال نظام التأجير والمكافأة وخلق منافسة ما بين الفروع وما بين المكلفين بالحرفاء.
- ضمان الترفيع في المهارات من خلال تنظيم برنامج تكوين شهري لفائدة مديري الفروع والمكلفين بالحرفاء والمكلفين بالأعمال على مدار السنة والذي يغطي مواضيع مختلفة مثل المنتجات واستخلاص الديون

12 ديسمبر 2022.

- قيادة عمليات التحسين المستمر لمنظومة التعرف على الحرفاء، من حيث نسبة إنجاز جذاذات "التعرف على الحرفاء" وجودة البيانات التي تم تجميعها أثناء تحيين الملفات.
- تحديد وتحليل مخاطر عدم الامتثال للبنك ووضع خارطة مخاطر عدم الامتثال.
- مواصلة الأعمال التمهيدية قصد إنجاز التصاريح بالريية عبر تطبيق "GO AML" في صيغة "XML" وذلك تبعاً لإرجاء اللجنة التونسية للتحليل المالي للموعد النهائي المحدد إلى موفى شهر جوان 2023.
- تأمين الأعمال التمهيدية للتصريح بـ "معيار الإبلاغ المشترك" لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- تأمين اليقظة المعززة تجاه المراسلين المصرفيين العابرين للحدود والعلاقات المماثلة الأخرى.
- إعداد تقرير تقييم المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة 2022 وذلك لعرضه على لجنة المخاطر بعد مراجعة مصفوفة المخاطر وكذلك مختلف السيناريوهات.
- الحرص على تأطير مهن الخدمات البنكية مع الخارج عبر عمليات ذات طابع رسمي، تتضمن الضوابط الضرورية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز إجراءات اليقظة تجاه العمليات المنجزة نقداً.
- تحسين نسبة معالجة المخزون الصادر عن تطبيقه "SIRON AML" وأداة "التعرف على الحرفاء".
- متابعة التقدم المحرز على مستوى مشروع موثوقية البيانات.
- تكوين موظفي العمليات بالبنك وتقديم المشورة لفائدتهم وتحسينهم بشأن اكتساب وإتقان آليات وتقنيات مراقبة الامتثال.
- التحسين والتواصل بشأن قواعد ومواثيق وسياسات البنك.
- تحسين أدوات الرصد والفرز : بهدف تدعيم قدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ستقوم إدارة الامتثال باقتناء الاشتراكات التالية خلال سنة 2023 :
- الاشتراك في قوائم الموانئ الخاضعة لعقوبات.
- الاشتراك في قائمة العقوبات الصادرة عن المملكة المتحدة (وفقاً لشروط المراسل الانقليزي، تبعاً للبريكسيت).
- الاشتراك في قوائم المستفيدين الفعليين.
- الاشتراك في منصة "Bad News" (وفقاً لشروط المراسلين المصرفيين).

المشاريع المتصلة بإصلاح نظام المعلومات ولاسيما تخطيط موارد المؤسسة

- مزيد النهوض بالخدمات المرقمنة (الدفع بواسطة الهاتف الجوال وحل النقديات ومجال المقاصة).
- إرساء حل لإدارة معدات المعلوماتية (التجهيزات والعقود وإصدار التذاكر والتراخيص).
- تشغيل البنية التحتية الجديدة الخاصة بأجهزة وبرمجيات مركز البيانات الجديد للبنك.
- سلامة نظام المعلومات للبنك (SIEM و EDR و XDR وحماية الحواسيب المكتبية وإدارة التغيرات وإدارة المستخدمين ذوي سلطة PAM).
- الانتقال نحو نظام مايكروسوفت Exchange.
- استكمال أشغال إرساء النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة "ERP T24".

المشاريع المتصلة بالتنظيم

- تعزيز منظومة الحوكمة لدى الهيئة الإدارية
- التحسين والنجاعة التشغيلية في مجال عمليات معالجة ملفات التمويل.
- تحسين العمليات المرتبطة بالنشاط مع الخارج بهدف الحصول على شهادة التصديق.
- مرافقة إرساء الخدمات المرقمنة (جدول الفائدة الإلكتروني، كشف الحساب الإلكتروني، رقمنة شيكات الحرفاء، إلخ).
- مرافقة إرساء منتجات "الخدمات البنكية للمرأة".
- تعزيز عمليات المراقبة المستمرة من خلال ترسيخ الإشراف الإداري من المستوى الثاني.
- استكمال موثوقية البيانات التي سيتم نقلها إلى نظام تخطيط موارد المؤسسة T24.

المشاريع في خدمة رأس المال البشري

- مرافقة فريق تخطيط موارد المؤسسة في عملية قيادة التغيير.
- ضبط الموارد البشرية وفقاً للحاجيات صلب المصالح المركزية.
- إرساء النظام الجديد للتقييم.
- تنمية قدرات الموظفين من خلال توفير التكوين الضروري وإثراء منصة أكاديمية BH.

المشاريع المتصلة بالامتثال

- ضمان قيادة وتنسيق أعمال مهمة تدقيق المتابعة في إطار تصديق البنك على معيار "إيزو لمكافحة غسل الأموال مؤشر 30000". وقد تم عقد الاجتماع الافتتاحي إشارة الانطلاق مع هيئة التصديق بتاريخ



سهم البنك في البورصة

أداء أسهم BH بنك في البورصة

تراوح سعر أسهم BH بنك في سنة 2022 ما بين مستوى أقصى قدره 18,36 دينار (بما في ذلك معاملات الكتل) وحد أدنى يساوي 8,90 دينار. وأقفل سعر السهم السنة في مستوى 13,56 دينار مقابل 9,40 دينار قبل سنة. وعلى الرغم من الظرف الاقتصادي غير الملائم، ازداد مؤشر القطاع البنكي بـ 1456,224 نقطة وهو ما يمثل ارتفاعا بنسبة 36,83 % في قيمته بالمقارنة مع بداية سنة 2022. وبلغ حجم الأموال المتداولة على أسهم BH بنك في ديسمبر 2022 مستوى 87,931 مليون دينار مقابل 14,156 مليون دينار قبل سنة. وقد شمل هذا الارتفاع القطاع بأكمله، حيث استأثرت أسهم البنوك المدرجة بنسبة 34,43 % من الحجم الجملي للتداول في البورصة مقابل 32,51 % في سنة 2021. وارتفعت رسملة البورصة لأسهم BH بنك من 447,44 مليون دينار في موفى سنة 2021 إلى 654,46 مليون دينار في نهاية سنة 2022، أي بتحسين قدره 44,26 %. وتحقق أعلى حجم يومي بتاريخ 9 سبتمبر 2022 حيث بلغ 74,032 مليون دينار، تبعا لمعاملات كتل تم إنجازها بسعر 18,360 دينار للسهم الواحد، أي أعلى مستوى يتم بلوغه خلال السنة. وفي المقابل، بلغ سعر السهم أدنى مستوى له خلال السنة في جلسة 7 جانفي 2022، أي 8,900 دينار للسهم الواحد.

31.12.2022	31.12.2021	
5 138763	1 464 761	عدد الأسهم المتداولة
87,931	14,156	حجم الأموال المتداولة
645,46	447,44	رسملة البورصة
4,51X(*)	3,37X	مكرر الربحية

31.12.2022	31.12.2021	
9,4	9,19	قيمة السهم عند الإفتتاح
13,560	9,4	قيمة السهم عند الإقفال
18,360(**)	10,6	القيمة العليا للسهم
8,900	7,7	القيمة الدنيا للسهم
17,111	9,664	معدل قيمة السهم خلال الفترة

(**) بما في ذلك سعر معاملة الكتلة

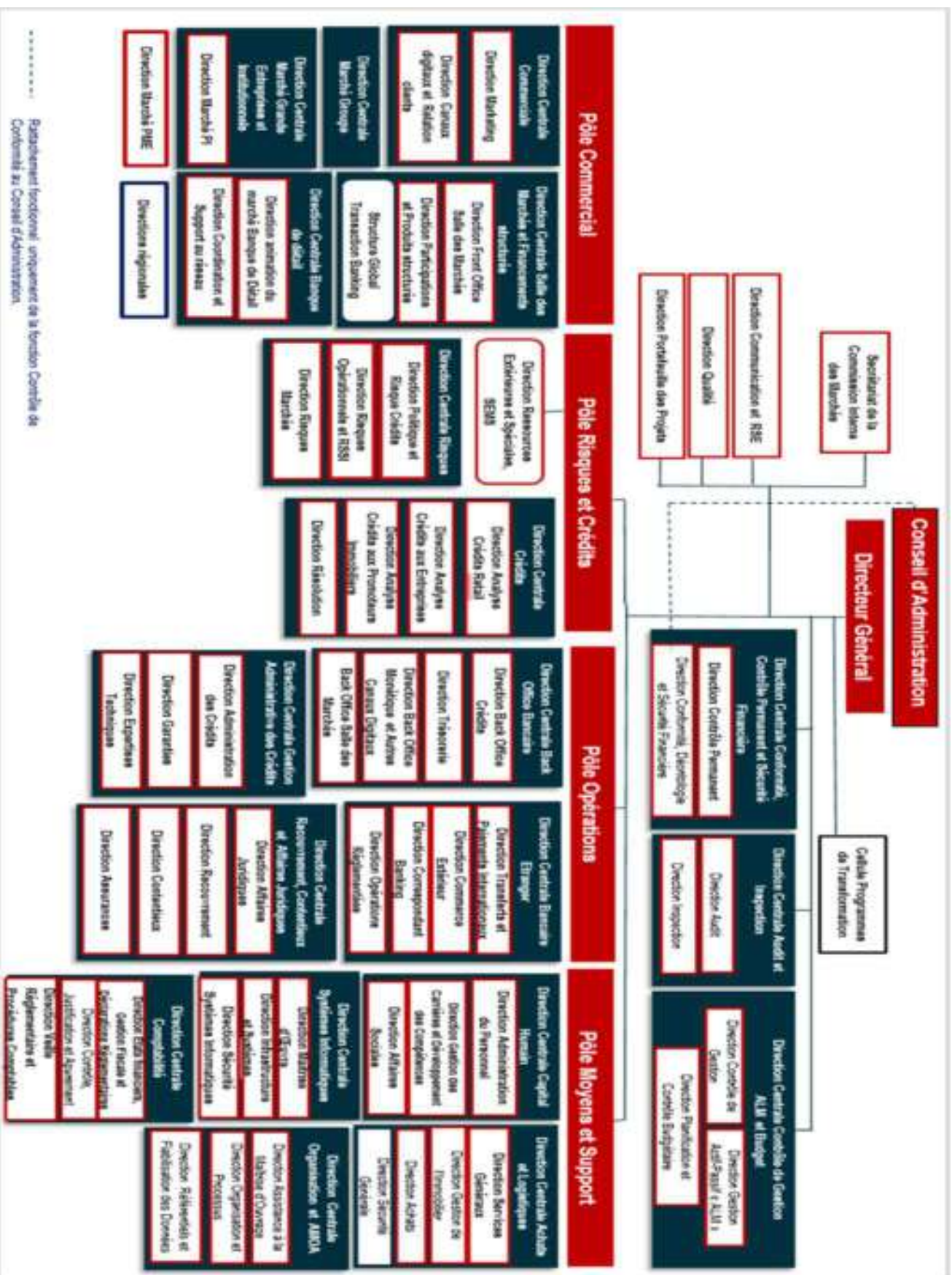
تطور مردودية سهم BH بنك خلال سنة 2022 بـ 54,36 %
تطور مؤشر بورصة تونس خلال سنة 2022 بـ 15,10 %

تطور قيمة سهم BH بنك



The background is a complex, layered composition. It features silhouettes of three people in the upper right, one holding a phone. A faint world map is visible in the upper left. Overlaid on these are various geometric and financial symbols, including triangles, circles, and a red line graph with square markers. The color palette is dominated by blue, red, and white, with a dark blue triangle in the bottom right corner.

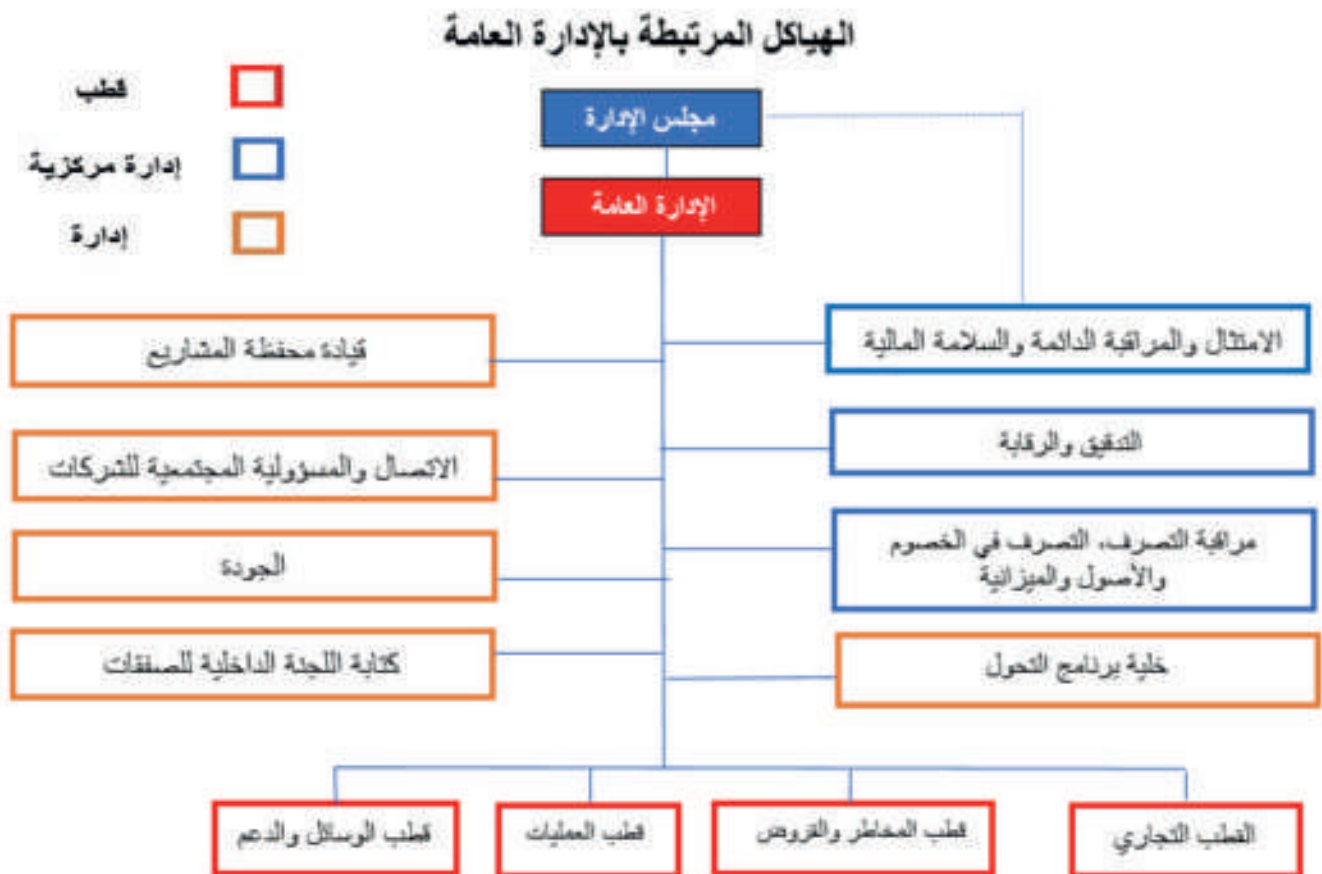
هياكل التصرف



الإدارة العامة

تنفذ الإدارة العامة الاستراتيجيات والسياسات المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة وتقوم بإرساء العمليات التي تمكن من تحديد وقياس ورصد ومراقبة المخاطر المحتملة والحرص على ممارسة نشاط البنك مع الامتثال للقواعد الأخلاقية بما يتوافق مع القوانين والتراتيب الجاري بها العمل ومراقبة مدى تلاءم منظومة المراقبة الداخلية ونجاعتها.

وتتمثل الهياكل المرتبطة بالمدير العام فيما يلي :



الأقطاب

القطب التجاري

التركيبة

- الإدارة المركزية "لسوق كبرى الشركات والمؤسسات".
- الإدارة المركزية "لسوق المجموعات".
- إدارة "سوق الشركات الصغرى والمتوسطة".
- الإدارة المركزية "للخدمات المصرفية للأفراد".
- الإدارة المركزية التجارية.
- الإدارة المركزية لغرفة التداول والتمويلات المهيكلية.
- استراتيجية التطوير الرقمي (وظيفة ملحقة).

المهام

- قيادة أعمال تطوير السياسة التجارية للبنك وذلك وفقا للتوجهات الاستراتيجية للبنك.
- السهر على إعداد الأهداف التجارية للقطب التجاري ومتابعة الإنجازات.
- الحرص على متابعة التعهدات وتوحيد ملفات القروض وتفعيل إجراءات استخلاص الملفات المشكوك في خلاصها وفقا للمسار الجاري به العمل.
- الإشراف والرقابة على أنشطة كل من الإدارة المركزية لسوق كبرى الشركات والمؤسساتيين والإدارة المركزية لسوق المجموعات وإدارة سوق الشركات الصغرى والمتوسطة والإدارة المركزية للخدمات المصرفية للأفراد والإدارة المركزية لغرفة التداول والتمويلات المهيكلية والإدارة المركزية التجارية.
- الحرص على عملية السعي التسويقي واستكشاف باعثي المشاريع الاقتصادية الكبرى قصد تطوير شركات معهم.
- ضمان مرافقة الخيارات الاستراتيجية للشركات من خلال إرشادها وتقديم أفضل صيغ التمويل لفائدتها في جميع مراحل تطورها.
- السهر على إرساء منهجية للبيع والاستشارة، مقترنة بعرض متكامل وقابل للتطوير للمنتجات والخدمات والترفيغ في عمليات البيع المترابط.
- مراقبة أنشطة الشبكة والسهر على توفير الوسائل الضرورية لتحقيق سيرها الجيد.
- متابعة أداء الشبكة في مجال تحقيق الأهداف التجارية والسهر على إنجازها.
- متابعة الأنشطة المرتبطة بالأسواق النقدية والصرف والأسواق المالية.
- مراقبة أنشطة خدمات الواجهة لغرفة التداول والحرص على الامتثال للحدود المضبوطة والتشريع الجاري به العمل.
- متابعة مساهمات البنك والتمثيلات بالخارج واستكشاف الأطراف المستهدفة على صعيد الاستثمارات.

- من تطبيقها.
- الحرص على إرساء سياسة للبنك في مجال تطوير القنوات الرقمية وتحسين العلاقة بين الحريف والبنك.
- متابعة أنشطة الشركات الفرعية وتحليل مردوديتها واقتراح أي إجراء من شأنه تحفيز تطويرها على الإدارة العامة.
- ضمان سلامة ملفات مساهمة البنك والنظر في الفرص المتاحة بعنوان المساهمات.
- الحرص على تعزيز وتطوير العلامة التجارية للبنك لدى شريحة الحرفاء من الخواص ومن التونسيين المقيمين بالخارج.
- المشاركة في مختلف لجان البنك.
- ضمان الامتثال لمعايير الجودة وتطبيق المقتضيات القانونية ذات الصلة بهدف التقليل من آجال الاستجابة وتأمين جودة أفضل للخدمة.
- التميز على صعيد تقديم المقترحات بهدف التحسين المستمر للعمليات وضمان تفعيل الإجراءات التي وقع اعتمادها.
- ضمان الإبلاغ إلى الإدارة العامة.

- الحرص على مراعاة التشريع البنكي الذي يخضع له نشاط هذا القطب وتنظيم النشاط التجاري وفقا لذلك.
- تقييم مختلف احتياجات الحرفاء من وجهة نظر تجارية، قبل إحالتها للهيكل المعنية للبت فيها (القروض والتوظيف والشروط التفاضلية وعمليات غرفة التداول وعمليات التجارة الخارجية، إلخ....).
- تحديد وتقاسم رؤية تحفيزية تيسر تطوير روح التآزر والتقارب في تحقيق أهداف البنك.
- إعادة توزيع موظفي الشبكة، بالتعاون مع الهيكل المكلف برأس المال البشري، وذلك وفقا للخصائص الذاتية والتكوين المتحصل عليه.
- الإشراف على برامج الزيارات الموجهة للعلاقات التجارية (الشركات أو الشركات الصغرى والمتوسطة، إلخ...).
- الإشراف والرقابة على الدراسات التجارية لطلبات التمويل وفقا للخطوط العريضة للدراسة والحرص على الالتزام بسياسة القرض والحدود المضبوطة.
- اعتماد الشروط العامة والتفاضلية للبنك والتأكد

قطب المخاطر والقروض

التركيبة

- إدارة الموارد الخارجية والخصوصية ونظام إدارة السلامة والبيئة (SEMS).

- الإدارة المركزية للمخاطر.
- الإدارة المركزية للقروض.

المهام

- والمادية الضرورية لتفعيلها والحرص على تنفيذ خطط العمل التشغيلية.
- استكشاف الإمكانات المحتملة لاستقطاب الموارد الخارجية والمحلية على المدى المتوسط والطويل.

- قيادة أعمال صياغة سياسة البنك في مجال المخاطر والقروض وذلك وفقا لتوجهات الاستراتيجية للبنك.
- تحويل سياسات البنك في مجال المخاطر والقروض إلى خطط عمل وتعبئة الموارد البشرية

- للسيطرة عليها.
- المشاركة في تحديد استراتيجية إدارة المخاطر من حيث ملاءمة نمط المخاطر مع آفاق تطوير البنك ومردوديته.
- تأمين يقظة تنظيمية وتشغيلية في مجال تمويل وتغطية المخاطر.
- تحديد المعايير والأساليب والإجراءات التي من شأنها ضمان نجاعة منظومة التوقي من المخاطر.
- الحرص على ملاءمة الأموال الذاتية للبنك مع نمط المخاطر لديه وآفاق تطوره.
- السهر على إعداد ووضع منظومة لإدارة المخاطر مع الامتثال للقواعد الاحترازية الدولية (اتفاقيات بازل).
- قيادة عملية اعتماد معايير الإفصاح المالي الدولية IFRS9 والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح.
- ضمان تحليل استشرافي للمخاطر وتوقع التدهور المحتمل بالنظر إلى التحليل الاقتصادية والقطاعية.
- قيادة منظومة التحكم في المخاطر بالتفاعل مع الهياكل المعنية صلب البنك (الامتثال والمراقبة والرقابة والتدقيق والأنظمة المعلوماتية والمالية، إلخ...) وذلك في إطار منظومة الرقابة الداخلية.
- التميز على صعيد تقديم المقترحات بهدف التحسين المستمر للعمليات وضمان تفعيل الإجراءات التي وقع اعتمادها.
- الحرص على عملية إدارة المشاريع قصد تطوير وصيانة وسائل التوقي من المخاطر وقياسها ومراقبتها.
- ضمان الإبلاغ الدوري، النوعي والكمي، إلى كل من مجلس الإدارة ولجنة المخاطر والإدارة العامة، حول طبيعة ونطاق المخاطر.

- إدارة خطوط القروض الخارجية والموارد الخصوصية ومتابعتها ومراقبة استعمالها بالتعاون مع الهياكل المعنية.
- المصادقة على ملفات القروض المركزية والتناقش بشأنها عند الاقتضاء مع القطب التجاري، قصد تقديمها للجنة المركزية للقروض و/أو اللجنة التنفيذية للقروض.
- الحرص على إنجاز الدراسات والتحليل والإحصائيات المتعلقة بتعهدات البنك.
- ضمان التصريح القانوني لمختلف المؤسسات (الوزارات والبنك المركزي التونسي والجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية، إلخ...).
- تحديد نموذج لإدارة المخاطر والتصرف في قروض البنك وضمان قياس ومتابعة مؤشرات الأداء لهيكله (لوحة بيانات النشاط والتقارير التحليلية).
- مراقبة أداء نماذج وأنظمة التقييم الداخلي وتحديد الدرجات عن طريق عملية إعادة الاختبار والسهر على تحيينها.
- المشاركة في أعمال لجنة الإدارة ولجنة القروض بالبنك والتميز على صعيد تقديم المقترحات بهدف التحسين المستمر لأداء الهياكل تحت إشرافها وضمان تفعيل الإجراءات التي وقع اعتمادها.
- تحديد وتقاسم رؤية تحفيزية تيسر تطوير روح التآزر والتقارب في تحقيق أهداف البنك، مع التحكم في المخاطر.
- السهر على وضع خارطة دورية لمخاطر البنك وتقديمها لمجلس الإدارة (من خلال لجنة المخاطر) الذي يقرر مستويات الخطر التي يعتبرها مقبولة والموارد البشرية والمادية الواجب توفيرها

قطب العمليات

التركيبة

- الإدارة المركزية للتصرف الإداري في القروض.
- الإدارة المركزية للإسناد البنكي.
- الإدارة المركزية للمعاملات البنكية مع الخارج.
- الإدارة المركزية للاستخلاص والنزاعات والشؤون القانونية.

المهام

- المساهمة في إعداد سياسة البنك وإدماج التوجهات الاستراتيجية في ممارسة العمليات البنكية.
- نقل الاستراتيجية إلى كافة مستويات الإسناد البنكي.
- المصادقة على خطط العمل التشغيلية والميزانية ذات الصلة بهيكل الإسناد بالبنك وإجراء مصادقة عليها من قبل لجنة البنك وتأمين الإشراف عليها وتنفيذها.
- التحديد الكمي وضمن توفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ هذه التدابير.
- تنظيم جميع العمليات البنكية المحلية والأجنبية وتنسيقها والإشراف عليها والترخيص لها ومراقبة إنجازها بشكل آمن وفي ظل الامتثال للتشريع الجاري به العمل.
- الإشراف والرقابة على أنشطة الإدارات المركزية للتصرف الإداري في القروض والإسناد البنكي والمعاملات البنكية مع الخارج، فضلا عن الاستخلاص والشؤون القانونية.
- توجيه أنشطة تكوين الضمانات وإجراء الاختبارات قبل أي صرف للقروض.
- تحديد نموذج لقيادة عمليات البنك وتأمين متابعة مؤشرات أداء القطب (لوحات بيانات النشاط والتقارير التحليلية).
- التميز على صعيد تقديم المقترحات بهدف التحسين المستمر للعمليات وضمن تفعيل الإجراءات التي وقع اعتمادها.
- تحديد و تقاسم رؤية تحفيزية تيسر روح التأزر والتقارب في تحقيق أهداف البنك.
- ضمان مركزية محفظة القروض للبنك والسهر على استخلاص أقساط القروض في آجالها.
- الحرص على إتمام كافة أنواع العمليات التجارية والمالية مع الخارج فيما يتعلق بالتجارة الخارجية وذلك وفقا للتشريع الجاري به العمل.
- ضمان إنجاز عمليات ما بعد السوق من خلال التكفل بالمعاملات بعد إبرامها على مستوى خدمات الواجهة في الأسواق.
- الحرص على امتثال العمليات المنجزة من قبل البنك لتشريع الصرف والتجارة الدولية الجاري به العمل.
- الإشراف والمصادقة على التكفل بالشروط التفاضلية على مستوى التطبيقات المعلوماتية.
- ضمان الامتثال للمعايير الاحترازية وإصدار التصاريح للبنك المركزي التونسي.
- السهر على السير الجيد لمنظومة سويفت.
- المشاركة في أعمال اللجنة المركزية للقرض ولجنة الاستخلاص ولجنة الحلحلة.
- الحرص على تنفيذ سياسة استخلاص الديون

• ضمان الإبلاغ إلى الإدارة العامة.

المشكوك في خلاصها والمتنازع عليها وفقا لتوجهات الإدارة العامة وسياسة إدارة المخاطر.

قطب الوسائل والدعم

التركيبة

- الإدارة المركزية للشراءات واللوجستية.
- الإدارة المركزية لرأس المال البشري.
- الإدارة المركزية للأنظمة المعلوماتية.
- الإدارة المركزية للتنظيم وإدارة المشاريع.

المهام

واستباق التطورات على مستوى المهن واقتراح مشاريع تطوير مع مراعاة استراتيجية البنك وخصوصيات عمليات المهن واستباق التغيرات وتقييم تأثيرها.

• الحرص على ختم ومراقبة القوائم المالية لموفى الفترة للبنك، وفقا للتشريع الجاري به العمل والسهر على إنجاز عمليات الإبلاغ المحاسبي والقانوني الداخلي والخارجي وذلك في الآجال المضبوطة.

• السهر على إعداد وتحيين الهيكل التنظيمي للبنك ومتابعة إرسائه.

• ضمان إدارة دليل الإجراءات ونمذجة وإعادة هندسة العمليات والأطر المرجعية للمهن.

• التحديد الكمي وتوفير الموارد البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ هذه التدابير.

• متابعة تطور استراتيجيات الدعم البنكي وتأمين اليقظة بشأن الممارسات الجيدة لتطور القطاع.

• التميز على صعيد تقديم المقترحات بهدف التحسين المستمر للعمليات وضمان تفعيل الإجراءات التي وقع اعتمادها.

• المساهمة في إعداد سياسة البنك وإدماج التوجهات الاستراتيجية في ممارسة عمليات الدعم البنكي.

• نقل الاستراتيجية إلى كافة مستويات الإدارات المركزية الملحقة بها.

المصادقة على خطط العمل التشغيلية والميزانية ذات الصلة بالدعم البنكي وإجراء مصادقة عليها من قبل لجنة البنك وتأمين الإشراف عليها وتنفيذها.

• ضبط سياسة الشراء والتزويد للبنك، بالتعاون مع الإدارة العامة، والحرص على تنفيذها من خلال التفاوض على عقود الشراء وتنسيق السلاسل اللوجستية وتدفقات التسليم.

• مراقبة إجراءات الشراء وتنفيذ الصفقات وفقا للميزانيات المخصصة للغرض.

• تحسين سياسات وبرامج وعمليات إدارة رأس المال البشري بما من شأنه أن يمكن من تحقيق أهداف البنك (التكوين والانتداب وتطوير الكفاءات والمردود والأداء، إلخ...).

• ضمان الأداء الجيد لنظام المعلومات وتحسينه

- ضمان الإبلاغ إلى الإدارة العامة وإلى مجلس الإدارة.

- تحديد وتقاسم رؤية تحفيزية تيسر روح التآزر والتقارب في تحقيق أهداف البنك.
- المشاركة في أعمال مختلف لجان البنك.

الإدارات المركزية

الإدارة المركزية للتدقيق والرقابة

- التحقق بشكل دوري، على الأقل لمرة واحدة سنويا، من منظومة الرقابة الداخلية للبنك.
- إجراء تحقيقات تتعلق بكافة الحوادث وأوجه القصور المبلغ عنها.
- تنسيق جميع مهمات المراقبة الخارجية.
- التنسيق مع المصالح الحكومية المكلفة بملفات الفساد والحوكمة الرشيدة.

- توفير ضمانات معقولة للبنك بشأن درجة التحكم في عملياته وتقديم الاستشارة قصد تحسينها والمساهمة في خلق قيمة مضافة.
- مساعدة البنك على تحقيق أهدافه من خلال تقييم عملياته لإدارة المخاطر والمراقبة وحوكمة المؤسسة في إطار مقارنة نظامية ومنهجية وذلك عبر تقديم مقترحات لتعزيز فعاليتها.

الإدارة المركزية للامتثال والمراقبة المستمرة والسلامة المالية

- وفقا للتشريع الجاري به العمل.
- تأمين دور المراسل لدى اللجنة التونسية للتحاليل المالية ولدى المراسلين الأجانب وأي هيكل آخر فيما يتعلق بالامتثال والسلامة المالية.
- تأمين دور المحاور مع كل من الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك في مجال الامتثال والسلامة المالية.
- ضمان إرساء خارطة مخاطر عدم الامتثال بهدف تحديد نقاط المراقبة المستمرة ومجالات التحسين.
- تحديد وتقييم ومراقبة جميع مخاطر الإخلال بالالتزامات التشريعية أو القانونية أو الأخلاقية والتي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قانونية أو إدارية أو مالية للبنك و/أو الإضرار بسمعته وصورة علامته التجارية.
- توفير رقابة من المستوى الثاني للعمليات في

- الحرص على إرساء منظومة لمراقبة الامتثال تتضمن المبادئ الأساسية والآليات والإجراءات التي تمكن من ضمان الامتثال للأحكام التشريعية والقانونية الجاري بها العمل والممارسات الجيدة والأخلاقيات المهنية والمعنوية.
- السهر على وضع وتفعيل سياسة الامتثال والمراقبة المستمرة، مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة وذلك وفقا للقانون والتشريع الجاري بهما العمل، فضلا عن التوجهات الاستراتيجية للبنك.
- العمل على تفعيل السياسات والآليات والمنظومات التي من شأنها أن تمكن البنك من تشارك المعلومات المستوجبة مع الشركات الفرعية التي يمتلك فيها حصة أغلبية وذلك لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل والحفاظ على سمعة المجموعة وصورة علامتها التجارية،

آخر لتحويل الأموال، قد تم اتخاذه من قبل الهيكل التشريعي المعني أو أي شخص آخر مخول على النحو الواجب.

• التنسيق مع الهياكل الأخرى للمراقبة والمخاطر بالبنك واستغلال أعمالها في إطار منظومة الرقابة الداخلية.

• القيام بتدابير تحسيس وتكوين في مجال الامتثال والمراقبة المستمرة، مخصصة لمختلف هياكل البنك. تنظيم وتنسيق العلاقات مع الجهات الرقابية حول مسائل الامتثال والأخلاقيات وإدارة وضعيات تضارب المصالح ومكافحة غسل الأموال ومنع تمويل الإرهاب والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الفساد وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي.

• المساهمة في تعزيز ثقافة الامتثال القائمة على القيم المشتركة وتأمين المساعدة والتكوين في مجال الامتثال والأخلاقيات.

• ضمان الإبلاغ الدوري لكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ولجنة المخاطر والإدارة العامة، في مجال الامتثال والمراقبة المستمرة وإدارة مخاطر عدم الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة وضعيات تضارب المصالح وحماية البيانات ذات الطابع الشخصي.

مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• الحرص على وضع أدوات ومنظومات المراقبة المستمرة بهدف التحكم في المخاطر الناجمة عن أنشطة البنك وذلك على جميع المستويات.

• الإشراف على شبكة مراسلي الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك على المراقبين الجهويين الدائمين.

• السهر على إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة والسلوك الجيد بما يمكن من إدارة وضعيات تضارب المصالح وتعزيز النزاهة ونشر قيم البنك صلب الحياة المهنية اليومية للموظفين.

• حماية البيانات ذات الطابع الشخصي وكذلك الحياة الخصوصية للحرفاء وسلامتهم.

• الحرص على امتثال منتجات وإجراءات البنك للقانون وللتنشيط الجاري بهما العمل وللممارسات المهنية الجيدة والسلوك المهني والأخلاقيات.

• ضمان الامتثال لأحكام قانون الامتثال الضريبي الأمريكي FATCA ولكل التشريعات الأخرى المماثلة.

• الحرص على تفعيل إجراءات اليقظة في مجال الامتثال قبل إنشاء علاقات أو الحفاظ عليها مع المراسلين المصرفيين الأجانب أو MSB.

• التأكد من أن قرار إنشاء علاقات أو الحفاظ عليها مع المراسلين البنكيين الأجانب أو أي هيكل مالي

الإدارة المركزية لمراقبة التصرف وإدارة الأصول والخصوم والميزانية

• إجراء دراسات متعلقة بتطوير البنك وإعداد الميزانية المقابلة.

• متابعة مؤشرات الربحية لجميع وحدات التصرف والإبلاغ عن نتائجها.

• قيادة ومتابعة إجراءات الميزانية.

• قيادة عملية إعداد وتحيين خطة العمل متعددة السنوات وفقا للتوجهات الاستراتيجية للبنك وتأمين متابعتها.

• صياغة وتنشيط مسار مراقبة التصرف والقيادة (الإجراءات والأدوات ولوحات المتابعة، إلخ...).

- إبلاغ الإدارة العامة بكل وضعية أو حدث من شأنه إلحاق الضرر بالبنك والتوصية بالإجراءات التصحيحية لتحقيق تحكم أفضل على مستوى إدارة الأصول والخصوم وتحسين نسبة المخاطر إلى الربحية.
- إعداد لوحة متابعة لإدارة الأصول والخصوم ووضع خطة بالإجراءات المناسبة من حيث التغطية وإعادة التمويل والتوظيف والتسعير.
- تقييم أسباب ونتائج التفاوت بين الأهداف والإنجازات.
- ضمان الإبلاغ إلى الإدارة العامة والهيكل التشريعية المعنية.

- الحرص على إعداد تقارير دورية والتقرير السنوي للبنك.
- السهر على وضع الميزانية السنوية للبنك وتأمين إنجازها والتوصية بإجراءات تصحيحية في صورة تسجيل تفاوت.
- تحديد وتقاسم رؤية تحفيزية تيسر روح التآزر والتقارب في تحقيق أهداف هيكل البنك.
- تحديد السبل، بالتعاون مع هيكل القطب التجاري، الكفيلة بتحسين الأداء (النشاط والمهن وشريحة الحرفاء...) واقتراح خطط عمل.
- تحديد الأهداف الخاصة بإدارة الأصول والخصوم ووضع الإجراءات المناسبة.

الإدارات

إدارة قيادة محفظة المشاريع

- صياغة رؤية شاملة تبرز التقدم المحرز على مستوى كافة المشاريع وإبلاغ الإخطارات.
- تقديم الدعم المنهجي لمديري المشاريع والإدارة الوظيفية لحلّ برنامج إبرام الصفقات PPM.
- البحث عن الحلول المناسبة التي تمكن من تلبية متطلبات المهن (تحليل الأعمال).
- تأمين التوازن بين التغييرات التي أحدثتها البرامج والمشاريع قياسا بالأنشطة التشغيلية.

- دعم إرساء وتنفيذ الخطة الاستراتيجية.
- الحرص على مواكبة محفظة المشاريع للتوجهات الاستراتيجية للبنك.
- إتاحة تخصيص الموارد (ما يعادل الدوام الكامل والميزانية)، قياسا بالمحاور الاستراتيجية وتسليط الضوء على هذا التخصيص.
- ضمان إدارة محفظة المشاريع والحرص على الامتثال للمواصفات والآجال والميزانية ومعايير الجودة.
- الاستفادة من التجارب الجيدة وتقاسم الخبرات.

إدارة الاتصال والمسؤولية المجتمعية للشركات

- مواكبة التغيير والارتقاء على الصعيد الداخلي بصورة وقيم البنك.
- المشاركة في إعداد وتنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة للبنك.

- تعزيز صورة البنك صلب محيطه.
- تحديد استراتيجية الاتصال الشامل وقيادة تنفيذها.
- تعميم استراتيجية البنك لدى موظفيه.

وحملات ترويجية وإعلانية ورعاية الأنشطة والأعمال الخيرية...).

• تحويل الأهداف الاستراتيجية للبنك إلى خطط عمل تواصلية (تطوير الشراكات الاستراتيجية

إدارة الجودة

تنفيذ هذه الإجراءات.

- اقتراح تحسينات على إجراءات العمل بهدف ضمان عملية معالجة سريعة وناجعة وذات جودة، بما يستجيب لمتطلبات الحرفاء وتطلعاتهم.
- وضع معايير جودة الخدمات ومتابعة تطبيقها على كافة مستويات ومسالك البنك بهدف بلوغ مستوى الجودة المطلوبة للمنتجات والخدمات المعروضة للحرفاء.
- إنشاء علاقات مع الشركاء والهيئات الخارجية المكلفة بمتابعة الجودة والتوحيد القياسي والإرضاء (مرصد الاندماج المالي والمعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية ومنظمة الدفاع عن المستهلك).
- التنسيق مع هياكل البنك بشأن مهمات النجاعة التشغيلية وتحديد مجالات الاختصاص.
- إنجاز دراسات وتقارير اختبار بناء على طلب من الإدارة العامة.

- تحديد واقتراح سياسة الجودة إلى الإدارة العامة.
- إرساء مقاربة جودة على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- تخطيط ومراقبة تنفيذ عملية تدقيق جودة على الصعيدين الداخلي والخارجي وإجراء دراسات استقصائية (إرضاء الحرفاء وتحليل العمليات...).
- الحرص على تناسق وثائق ودلائل البنك مع أهداف ومعايير الجودة وإرساء خطة الجودة وميثاق الخدمات ومقياس الإرضاء وذلك في إطار منظومة إدارة الجودة.
- إحداث أدوات لقياس الأداء (مؤشرات الأداء الرئيسية KPI).
- تحليل أوجه الخلل التي رصدها الموظفون أو الملاحظة أثناء القيام بعملية تدقيق جودة واقتراح إجراءات التحسين و/أو التدابير التصحيحية.
- متابعة وتقييم أداء العمليات واقتراح إجراءات التحسين أو التدابير التصحيحية المناسبة وتنسيق

خلية التحول

- التأكد من خلال إدارة قيادة محفظة المشاريع، أن جميع المشاريع يتم إنجازها في إطار لجان فنية متعددة الاختصاصات.
- الإبلاغ، بهدف القيادة الناجعة لمختلف المشاريع، بشأن شروط إنجازها من حيث الموارد المادية والبشرية والمالية التي يتعين تعبئتها.
- متابعة النشاط والنتائج والميزانية، استنادا إلى مؤشرات القيادة والمصادقة عليها مع المسؤولين عن المشاريع.

- وضع خطة عمل مع الأطراف الفاعلة لتنفيذ برنامج التحول الذي يوضح الإجراءات المنجزة بالفعل والإجراءات طور الإنجاز وتلك التي يتعين إنجازها. ويجب أن تحدد خطة العمل الهياكل المعنية بكل إجراء فضلا عن آجال إنجازها.
- العمل على أن تكون الإجراءات متناسقة مع برنامج التحول.
- اقتراح تعيين برنامج التحول بناء على تقدم أشغال إنجازها.

- المعقدة.
- إدارة الآجال الضيقة وإنجاز النتائج المرتقبة في الأجل المحدد.
- إعداد تقرير شهري عند الطلب، يتعلق بالتقدم المحرز في العمل ويتم عرضه على لجنة الإدارة وعلى كافة هياكل الحوكمة والمراقبة.

- مراجعة الأهداف و/أو تحديد الإجراءات التصحيحية وذلك بالتنسيق مع الإدارة العامة وهيئات حوكمة برنامج التحول (لجنة الإدارة ولجنة متابعة برنامج إعادة الهيكلة المنبثقة عن مجلس الإدارة).
- متابعة وتحسين خطة العمل.
- احتواء انزلاقات البرامج و"أساليب الحرائق" صلب علاقة متعددة الأطراف.
- تيسير صنع القرار ودعم عمليات صنع القرار

كما أن كتابة اللجنة الداخلية للصفقات ملحقه بدورها بالإدارة العامة.

اللجان

التجاري أو التراخيص لمرة واحدة أو السحب من المكشوف بشكل مؤقت حسب العتبات المرخص بها وبتقييم مخاطر المقابلات وبتخاذ القرار بشأن مآلها.

• **اللجنة المركزية للاستخلاص :** وهي مكلفة بتحسين استخلاص القروض والحد من المخاطر المرتبطة بتعهدات البنك.

• **لجنة الحلحلة :** وهي مكلفة بالبت في سياسات وإجراءات التوفيق والحلحلة، وكذلك التخلي عن مستحقات البنك وفقا لسياسة الاستخلاص المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وفي حدود نطاق الاختصاص الموكول لها.

• **اللجنة المضيقية للحلحلة :** وهي مكلفة بالبت في سياسات وإجراءات التوفيق والحلحلة وكذلك التخلي عن مستحقات البنك وفقا لسياسة الاستخلاص المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وفي حدود نطاق الاختصاص الموكول لها.

• **لجنة تطهير محفظة سندات الدين للبنك :** وهي مكلفة بتحديد المستحقات المصنفة وفقا لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24 لسنة

وتساعد اللجان التالية الإدارة العامة في إنجاز مهامها :

• **لجنة الإدارة :** وهي مكلفة بتفعيل التوجهات الاستراتيجية والمصادقة على إرسائها في مجالات التطوير التجاري وسياسات الانتصاب والتمويل والتنظيم وإدارة الموارد البشرية وتعبئة الموارد المالية والاستخلاص ونظام المعلومات.

• **اللجنة الاستراتيجية :** وهي مكلفة بقيادة التفكير بشأن التوجهات الاستراتيجية للبنك.

• **اللجنة المركزية للقروض للشركات :** وهي مكلفة بدراسة طلبات منح القروض للشركات والتمويل المسبق للمساكن والبت فيها.

• **اللجنة المركزية للقروض للأفراد :** وهي مكلفة بدراسة طلبات منح القروض للأفراد (السكن والاستهلاك) والبت فيها.

• **لجنة الاستغلال :** وهي مكلفة بالمتابعة الشهرية لإنجازات شبكة الفروع حسب الإدارات الجهوية وتطور الأهداف الموكولة لها.

• **لجنة الإسقاط والسحب من المكشوف :** وهي مكلفة بالبت يوميا في طلبات الإسقاط

• لجنة منتجات وخدمات البنك ولجنة

منتجات الشركات الفرعية : وتتمثل مهمتها الرئيسية في الاستجابة لاستراتيجية البنك لتطوير منتجات وخدمات جديدة بهدف خلق عرض متكامل من المنتجات، مرتبة حسب الأولوية وفقا لنوع الحاجيات وحسب الحرفاء المستهدفين وضمن تنفيذ.

• **اللجنة البيداغوجية :** وهي مكلفة بتحويل سياسة البنك إلى دورات تكوينية يتم إنجازها صلب أكاديمية BH وإسداء الاستشارة والمصادقة على الحاجيات من التكوين داخل المؤسسة والتي تضبطها إدارة التصرف في المسار الوظيفي وتطوير الكفاءات والتفكير واقتراح دورات تكوينية داخل المؤسسة لفائدة موظفي البنك مع ضمان الارتقاء بالممارسات البيداغوجية الجيدة.

1991 المتعلق بتوزيع المخاطر وتغطيتها ومتابعة التعهدات، والتي قد تكون موضوعا للتفويت فيها إلى شركة الاستخلاص.

• **لجنة الشراءات :** وهي مكلفة باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالصفقات التي يبرمها البنك.

• **لجنة تعيين المسؤولين في خط وظيفية صلب المصالح المركزية وشبكة**

الفروع : وهي مكلفة باتخاذ قرار بشأن إسناد مواقع المسؤولية صلب المصالح المركزية (المديرون ورؤساء الأقسام) والإدارات الجهوية (المديرون الجهويون) ونقاط البيع (مديري نقاط البيع ومساعدتهم).

• **لجنة إدارة الأصول والخصوم :** وهي مكلفة بالسهر على الارتقاء بقيمة رأس المال ومردودية الأموال الذاتية للبنك والتحكم في التداعيات السلبية المحتملة لحدوث المخاطر المالية (مخاطر نسب الفائدة والسيولة والصرف) على الموازنة وخارج الموازنة للبنك.

• **لجنة الخزينة :** وهي مكلفة بمتابعة وضعية السيولة للبنك ورصد توقعات السيولة للبنك وإقرار التدابير الضرورية الواجب اتخاذها ومتابعة قاعدة المقابلات (سندات الدولة وسندات الدين المؤهلة لإعادة التمويل) ومتابعة مؤشرات تغير المسار قياسا بخطة عمل البنك وضمن احترام نسبة السيولة على المدى القصير LCR والحد الأدنى من نسبة القروض / الإيداعات LTD التي سيحددها البنك المركزي التونسي.

• **لجنة قيادة خطة استثمارية النشاط :** وهي مكلفة بقيادة المراجعة الدورية لسياسة خطة استثمارية النشاط والحفاظ على الاستثمارية التشغيلية لهذه الخطة صلب البنك.



الامتحان

الإدارة المركزية للامتثال والمراقبة المستمرة والسلامة المالية

المراجع القانونية

- قانون أساسي عدد 26 لسنة 2015 مؤرخ في 7 أوت 2015 ويتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال.
- قرار من وزير المالية مؤرخ في 1 مارس 2016.
- قرار اللجنة التونسية للتحاليل المالية عدد 1 لسنة 2017 مؤرخ في 2 مارس 2017 ويتعلق بمبادئ توجيهية خاصة بالتصاريح بالعمليات والمعاملات المستراية.
- قرار اللجنة التونسية للتحاليل المالية عدد 3 لسنة 2017 مؤرخ في 2 مارس 2017 ويتعلق بالمستفيدين الحقيقيين.
- مذكرة تنظيمية عدد 6 لسنة 2014 : مهام وصلاحيات هيئة مراقبة الامتثال.
- مذكرة إجرائية عدد 630010 : مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (10 ماي 2016).
- مذكرة عمل عدد 40 لسنة 2017 : استخدام نموذج التعرف على الحرفاء "KYC".
- منشور البنك المركزي التونسي عدد 6 لسنة 2006، المتعلق بإرساء نظام لمراقبة الامتثال بمؤسسات القرض.
- منشور البنك المركزي التونسي عدد 8 لسنة 2017 المتعلق بقواعد الرقابة الداخلية لإدارة مخاطر تبويض الأموال وتمويل الإرهاب.
- قانون أساسي عدد 63 لسنة 2004 يتعلق بجماعة المعطيات الشخصية

مهام الهيكل

- الحرص على إرساء منظومة لمراقبة الامتثال تتضمن المبادئ الأساسية والآليات والإجراءات التي تمكن من ضمان الامتثال للأحكام التشريعية والقانونية الجاري بها العمل والممارسات الجيدة والأخلاقيات المهنية والمعنوية.
- السهر على وضع وتفعيل سياسة الامتثال والمراقبة المستمرة، مصادق عليها من قبل مجلس الإدارة وذلك وفقا للقانون والتشريع الجاري بهما العمل، فضلا عن التوجهات الاستراتيجية للبنك.
- العمل على تفعيل السياسات والآليات والمنظومات التي من شأنها أن تمكن البنك من تشارك المعلومات المستوجبة مع الشركات الفرعية التي يمتلك فيها حصة أغلبية وذلك لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتصدي لانتشار أسلحة الدمار الشامل.
- الحفاظ على سمعة المجمع وصورة علامته التجارية، وفقا للتشريع الجاري به العمل.
- تأمين دور المراسل لدى اللجنة التونسية للتحاليل المالية ولدى المراسلين الأجانب وأي هيكل آخر فيما يتعلق بالامتثال والسلامة المالية.
- تأمين دور المحاور مع كل من الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية واللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك في مجال الامتثال والسلامة المالية.
- توفير رقابة من المستوى الثاني للعمليات في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الحرص على وضع أدوات ومنظومات المراقبة المستمرة بهدف التحكم في المخاطر الناجمة عن أنشطة البنك وذلك على جميع المستويات.
- السهر على إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة والسلوك الجيد بما يمكن من إدارة وضعيات تضارب المصالح وتعزيز النزاهة ونشر قيم البنك صلب الحياة المهنية اليومية للموظفين.
- ضمان إرساء خارطة مخاطر عدم الامتثال بهدف تحديد نقاط المراقبة المستمرة ومجالات التحسين.
- تحديد وتقييم ومراقبة جميع مخاطر الإخلال بالالتزامات التشريعية أو القانونية أو الأخلاقية

والتي من شأنها أن تؤدي إلى عقوبات قانونية أو إدارية أو مالية للبنك و/أو الإضرار بسمعته وصورة علامته التجارية.

• التنسيق والتبادل مع الهياكل الأخرى للمراقبة والمخاطر بالبنك واستغلال البيانات والحوادث على نحو متبادل بهدف التقليل من المخاطر

الناجمة عنها.

• القيام بتدابير تحسيس وتكوين في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأخلاقيات والرقابة الدائمة لفائدة هيكل البنك بهدف ترسيخ الثقافة الأخلاقية والقواعد السليمة والممارسات المهنية والأخلاقية الجيدة.

وقد تعلق نشاط الهيئة المذكورة خلال سنة 2022، أساسا بما يلي

إعادة تنظيم الهيكل المكلف بمراقبة الامتثال وتعزيزه

تبعاً لمصادقة مجلس الإدارة على الهيكل التنظيمي للبنك بتاريخ 6 جويلية 2017 ووفقاً لأحكام القانون عدد 48 لسنة 2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 الذي يهدف إلى تنظيم شروط ممارسة العمليات البنكية وكيفية الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية ولمنشور البنك المركزي التونسي عدد 15 لسنة 2013 المتعلق بإرساء رقابة داخلية لإدارة مخاطر غسل الأموال

وتمويل الإرهاب، تم تعزيز هيكل الامتثال المسمى في السابق بهيئة مراقبة الامتثال ليصبح الإدارة المركزية للامتثال والمراقبة المستمرة والسلامة المالية، المرتبطة وظيفياً بمجلس إدارة البنك وحسب التسلسل الهرمي بالإدارة العامة. وتم تعزيز الهياكل الملحقة بهذه الإدارة المركزية بعدد من المسؤولين والموظفين.

الإجراءات المتصلة بنشاط مراقبة الامتثال

تمحور عمل الإدارة في مجال الامتثال حول المجالات التالية :

• إعداد وتحيين الإطار الإجرائي للبنك، حيث أن مجلس الإدارة قد صادق على دليل الإجراءات الداخلية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (الكتاب الأبيض) لدى اجتماعه المنعقد بتاريخ 30 ماي 2022. ويصف هذا الدليل إجراءات رصد العمليات المشبوهة أو غير الاعتيادية والإبلاغ عنها، تطبيقاً للقوانين في مجال مكافحة غس الأموال وتمويل الإرهاب.

• المشاركة في المصادقة على مذكرات التنظيم بهدف إدماج قواعد مراقبة الامتثال (40 مذكرة

تنظيم، منها 8 مذكرات تنظيمية و14 مذكرة إجرائية و18 مذكرة عمل).

• صياغة وتحيين المدونات والمواثيق والسياسات المتعلقة بالأخلاقيات والسلوك المهني.

• صياغة ميثاق وسياسة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.

• مراجعة العقود المبرمة مع المراسلين وشركات الخدمات النقدية لتشمل شروط الامتثال.

الإجراءات المتصلة بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

قامت إدارة الامتثال والأخلاقيات والسلامة المهنية خلال سنة 2022 بوضع خارطة المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وذلك تطبيقاً لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 8 لسنة 2017، كما تم تنقيحه بالمنشور عدد 9 لسنة 2018. وقد تم إنجاز تقرير

التقييم استنادا إلى ما يلي :

والمراقبة بالنسبة للحرفاء وحساباتهم
و معا ملا تهم .

• الفرز الآلي للتحويلات الدولية وعمليات التحويل
(Embargo).

• أهمية التصاريح بالريبة.

• وجود إجراءات المراقبة الداخلية ونجاعتها
و فاعليتها .

• أهمية إجراءات العناية الواجبة التي يتعين
مراعاتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل
الإرهاب.

• فعالية تجميد الأرصدة وحفظ الوثائق.

• وجود برامج للتكوين والتحسيس في مجال
غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعلى الرغم من المنظومة التي أرساها البنك
بهدف التحكم في المخاطر الكامنة في مجال
مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فإن
المخاطر المتبقية تظل معتدلة. ومن هذا
المنطلق، تم وضع إجراءات للتقليص من هذه
المخاطر وإرساء خطة عمل حيث وقع إبلاغ لجنة
المخاطر بها، بعد المصادقة عليها من قبل الإدارة
العامة.

وقد تم مدّ البنك المركزي التونسي بتقرير
تقييم المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال
 وتمويل الإرهاب بتاريخ 22 ديسمبر 2022.

- توصيات مجموعة العمل المالي،
- منشورات البنك المركزي التونسي،
- تقرير التقييم الوطني للجنة التونسية للتحاليل
المالية لسنة 2020،
- تقارير النشاط للهيكل المكلف بمراقبة الامتثال،
- بيانات نشاط BH بنك (الإحصائيات الداخلية،
مصفوفة المخاطر، التعرف على الحرفاء إلخ).

ووفقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي
عدد 8 لسنة 2017 كما تم تنقيحه بالمنشور عدد
9 لسنة 2018، وأقرت لجنة المخاطر لدى اجتماعها
المنعقد بتاريخ 23 أوت 2022، تقرير تقييم
المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل
الإرهاب لسنة 2021، لتتم المصادقة عليه من
قبل مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ
29 أوت 2022.

ويتبين من خلال استنتاجات التقرير المذكور أن
المخاطر الكامنة (الإجمالية) للبنك معتدلة.

وبهدف التحقيق من المخاطر الكامنة، تم إجراء
تقييم كمي ونوعي لمنظومة إدارة المخاطر، بناء
على المعايير التالية :

- عمليات التعرف على الحرفاء "KYC" وتأهيل
بياناتها.
- نجاعة وفعالية أدوات الفرز وتحديد النمط

الإجراءات المتصلة بمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

(وكيل الجمهورية، هيئة السوق المالية، فرقة
مكافحة الإجرام) وتتعلق بـ 56 حسابا.

- قرار تجميد صادر عن اللجنة التونسية للتحاليل
المهنية يتعلق بتجميد تفويض وذلك تبعا
لتصريح بالريبة من قبل BH بنك، لتتم إحالة
التقرير النهائي بشأنه من قبل اللجنة المذكورة
إلى السلطات القضائية.

بناء على طلب صادر عن السلطات المعنية،
قامت إدارة الامتثال والأخلاقيات والسلامة
المالية بتجميد أرصدة الأشخاص ذوي الصلة
بغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وبالفعل، خضع
61 حسابا لقرارات تجميد خلال سنة 2022 :

- قرارات تجميد صادرة عن اللجنة التونسية
للتحاليل المالية وتتعلق بـ 5 حسابات ؛
- قرارات تجميد صادرة عن السلطات القضائية

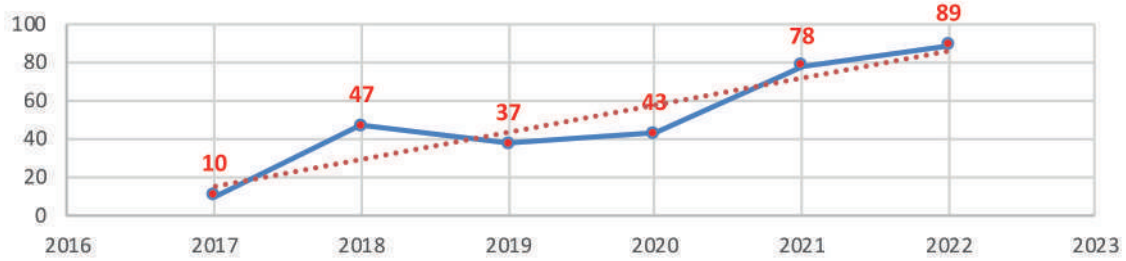
مراقبة الامتثال على صعيد BH بنك

1 (تطور نسب عمليات التعرف على الحرفاء

انتقلت هذه النسبة من 10 % بتاريخ 31 ديسمبر 2019 إلى 59,5 % بتاريخ 31 ديسمبر 2022 .

2 (تطور نشاط التصريح للبنك

عدد التصاريح بالريبة



تجاوز BH بنك الإنجازات المحققة في سنة 2021 (78 تصريح بالريبة) ليحقق عددا جمليا قدره 89 تصريح بالريبة بتاريخ 31 ديسمبر 2022.

3 (التكوين خلال سنة 2022

التكوين الخارجي

- تكوين إطارات إدارة الامتثال في مجال إتقان وظائف أخرى لأداة "SIRON AML" وإرساء سيناريوهات جديدة.
- تكوين إطارات إدارة الامتثال في مجال إتقان وظائف أخرى لأداة "SIRON KYC" وتصميم جذاذات التعرف على الحرفاء "KYC" على مستوى هذه الأداة.
- تكوين في مجال إتقان أداة Excel المتقدمة.

التكوين صلب البنك

- تكوين في مجال إتقان معاملات التجارة الخارجية وعملياتها الخاضعة للضوابط.
- تكوين في مجال إدارة عمليات المراقبة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى تطبيق "GTI-TBML"، لجميع لعمليات الدولية.

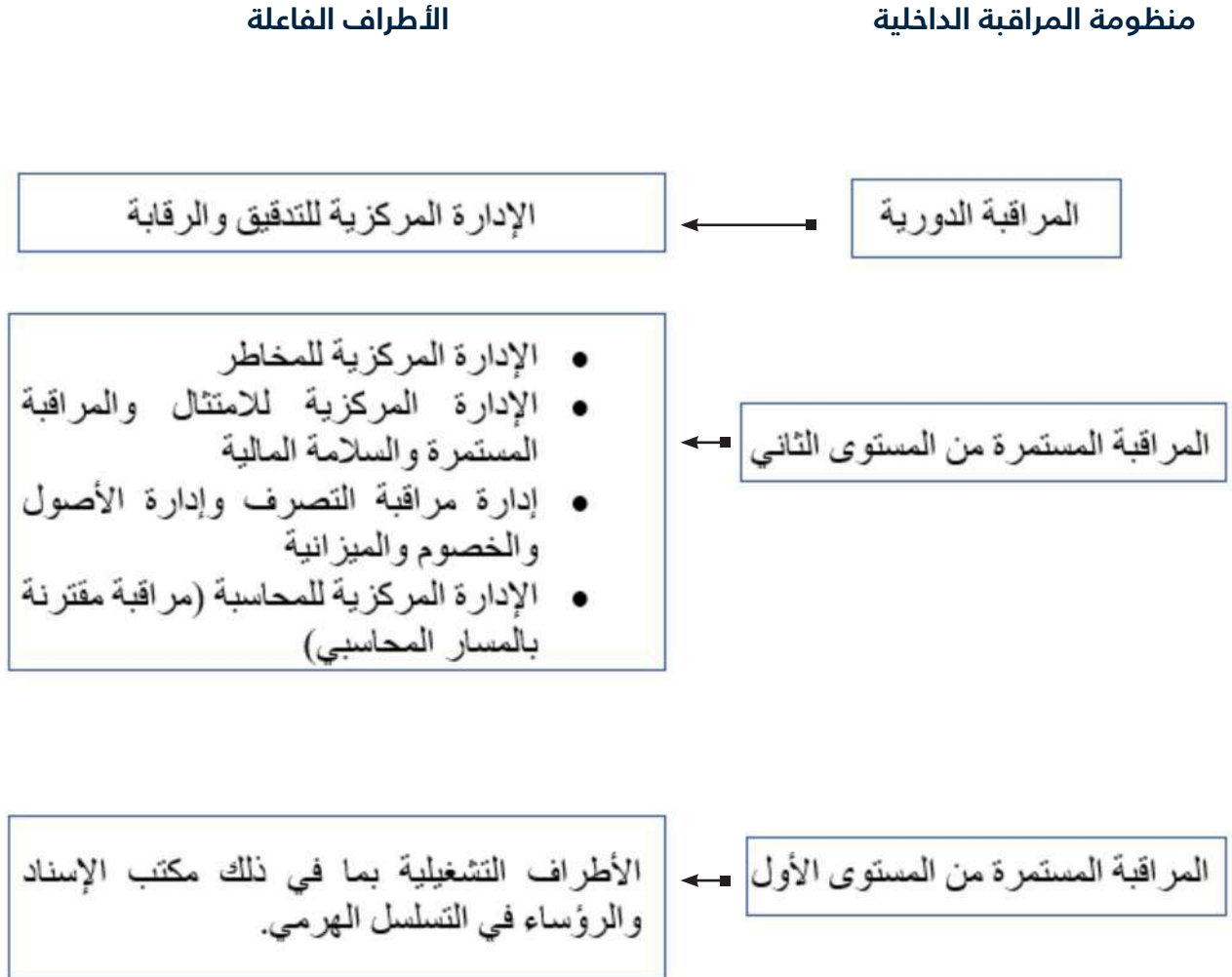


منظومة الرقابة الداخلية

منظومة الرقابة الداخلية

تنظيم مختلف مستويات منظومة الرقابة الداخلية

تم تفعيل منظومة المراقبة الداخلية بـ BH بنك وفقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل وخاصة منشورا البنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006 وعدد 5 لسنة 2021، اللذان ضبطا على التوالي شروط تفعيل منظومة المراقبة الداخلية وإطار حوكمة البنوك والمؤسسات المالية. وتتمحور هذه المنظومة حول صنفين اثنين من المراقبة : المراقبة المستمرة والمراقبة الدورية.



مواصفات المراقبة المستمرة والمراقبة الدورية

تمارس الإدارة المركزية للتدقيق والرقابة عملية المراقبة الدورية، على أساس مهام المراقبة التي تجسدها أوامر التكليف بمهمة. ويتعلق الأمر بمراقبة شاملة تشمل كافة الأنشطة والوظائف وفقاً لبرامج المهمة المحددة مسبقاً.

وفي هذا الإطار، تقوم إدارة التدقيق بمراجعة العمليات والأنشطة والوظائف بشكل دوري ووفقاً لبرامج تمتد على عديد السنوات. ويتمثل الهدف من ذلك في تقييم مدى التحكم في المخاطر صلب البنك وتقديم توصيات للتحسين. وتقوم الإدارة المعنية، على وجه الخصوص، بتقييم عمليات إدارة المخاطر والمراقبة والحوكمة. وفي جانب آخر، تتولى إدارة التدقيق المراجعة الدورية للشركات الفرعية بهدف تقييم حوكمتها وتنظيمها وجميع الجوانب المتعلقة بعملها.

وتجري إدارة الرقابة العامة بانتظام مهمات مراقبة غير معلنة على مستوى الفروع وذلك على عين المكان وعلى أساس الوثائق، حيث أنها مخصصة للتثبت في مدى قانونية وامتثال العمليات المنجزة واحترام التراخيص وتحقيق الأهداف التشغيلية.

وتخضع نتائج المراقبة الدورية لمراجعة من قبل هيئات الحوكمة (الإدارة العامة ومجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه).

وتنقسم **المراقبة المستمرة** إلى صنفين تتم ممارستهما بشكل متواصل وهما المراقبة من المستوى الأول والمراقبة من المستوى الثاني.

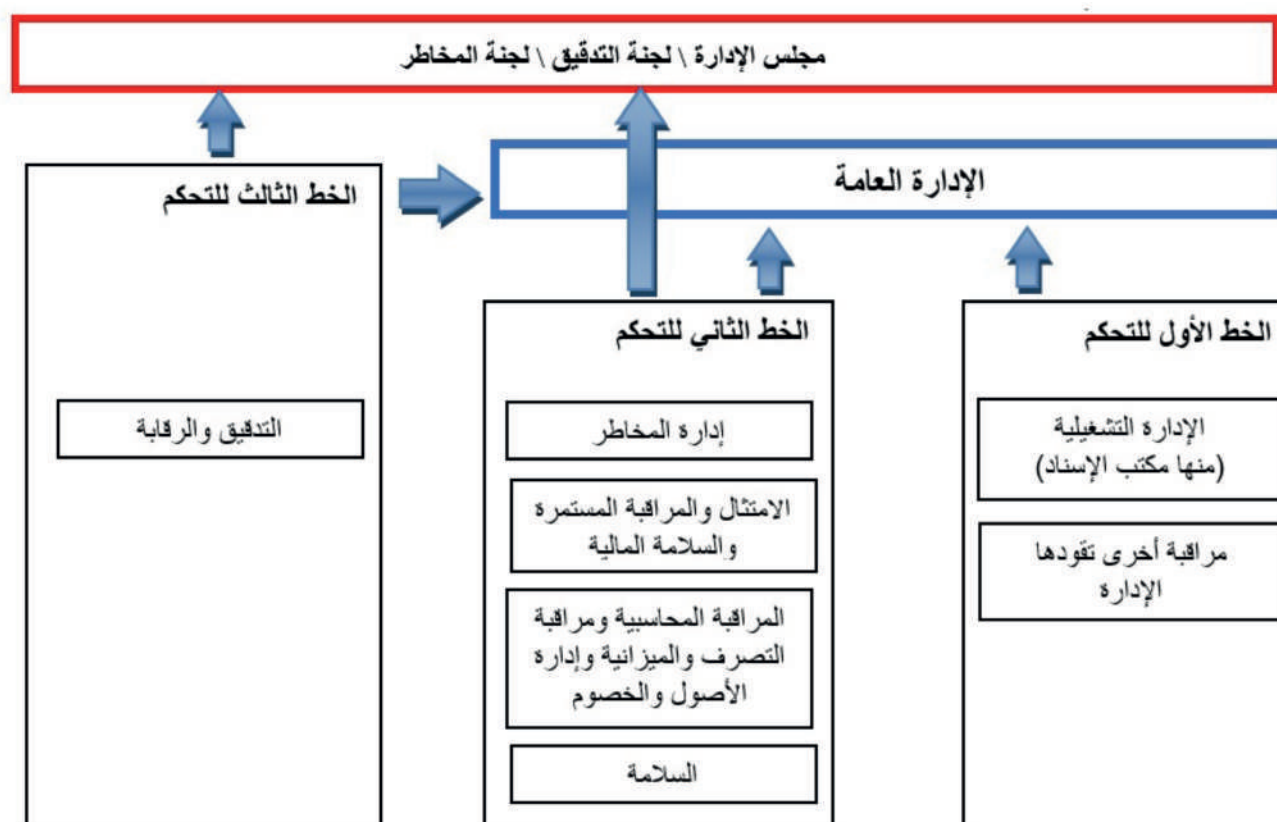
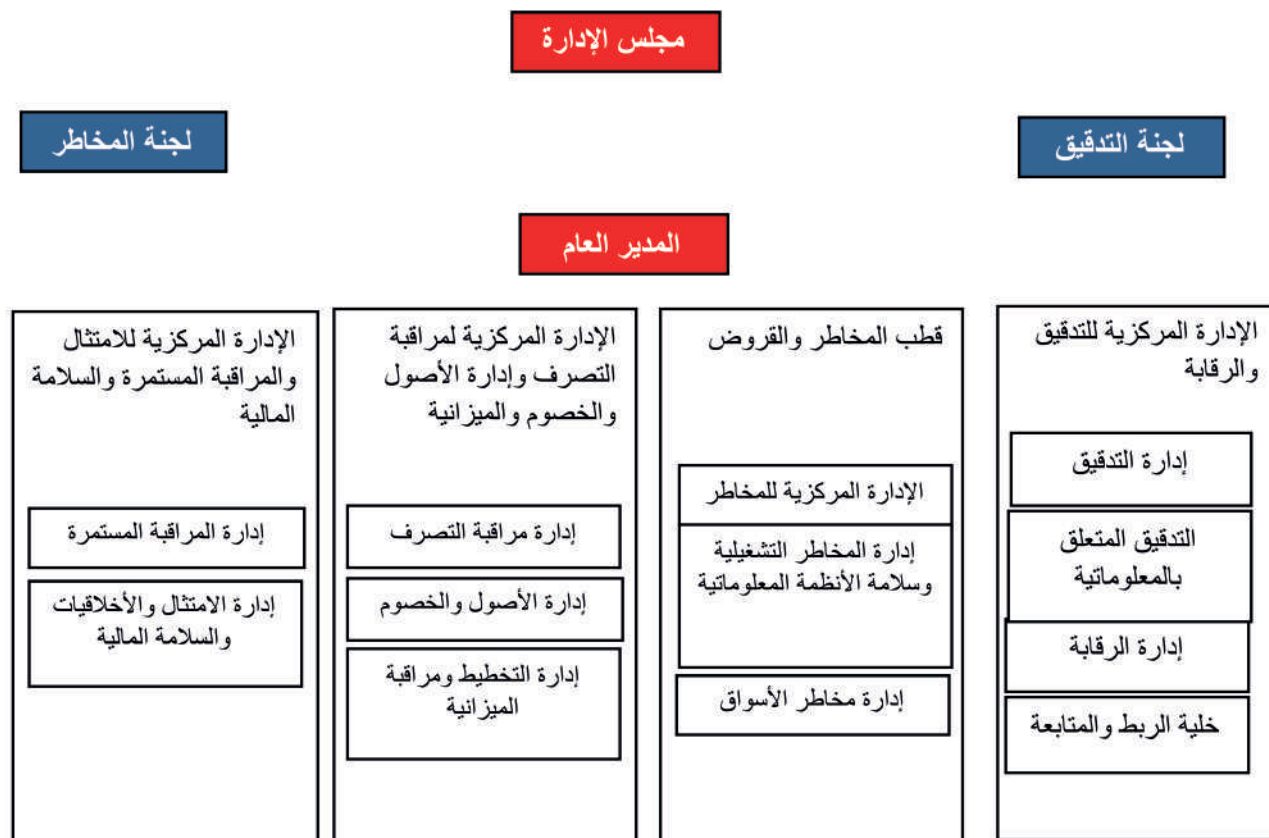
ويتم تأمين **المراقبة من المستوى الأول** أو المراقبة التشغيلية بشكل متواصل وشامل من قبل المكلفين بالمراكز والوظائف المعيّنين بنقاط البيع والخدمات المركزية ومن قبل رؤسائهم في العمل. وهي تشمل المراقبات الجهوية المتبادلة و/أو اللاحقة. ويتم إنجازها بالرجوع إلى مذكرات التنظيم التي تضبط المبادئ والقواعد المحددة لمختلف العمليات والأنشطة والمنتجات في إطار تنظيمي يضمن فصل المهام غير المتوافقة.

أما المراقبة من المستوى الثاني أو مراقبة الإدارة، فيتم تأمينها بشكل متواصل من قبل وحدات مستقلة عن الوحدات التشغيلية والمتمثلة في :

- الإدارة المركزية للمخاطر، المكلفة بمتابعة مخاطر القرض والمخاطر التشغيلية والمالية واحترام المعايير الاحترازية.
- الإدارة المركزية للامتثال والمراقبة المستمرة والسلامة المالية، المكلفة بالحرص على الامتثال للأحكام القانونية والمعايير المهنية الأخلاقية والتوقي من عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أنها تقوم بتأمين قيادة منظومة المراقبة المستمرة.
- الإدارة المركزية لمراقبة التصرف وإدارة الأصول والخصوم والميزانية، المكلفة بإعداد ومتابعة وتعديل خطة العمل للبنك وإعداد ومتابعة الميزانية السنوية للبنك وتحليل أداء الأنشطة وتأمين إدارة الأصول والخصوم.
- الإدارة المركزية للمحاسبة، المكلفة علاوة عن مهامها التشغيلية لمعالجة المعلومات المحاسبية، بالحرص على تطبيق التشريع والإجراءات المحاسبية ومراقبة المعلومات المحاسبية.

تسلسل المسؤولين عن المراقبة المستمرة وعن المراقبة الدورية

التسلسل الإداري

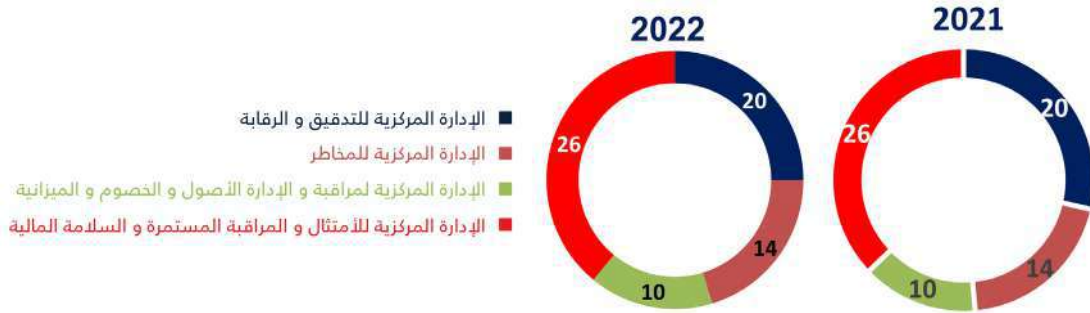


الموارد المادية والبشرية المخصصة لمنظومة المراقبة الداخلية

الموارد البشرية

يبلغ العدد الجملي لموظفي BH بنك 1673 موظفا بتاريخ 31 ديسمبر 2022. ويبلغ العدد الجملي للموظفين العاملين في هياكل المراقبة 68 موظفا مقابل 70 موظفا في سنة 2021، حيث يتوزعون على النحو التالي :

الموارد البشرية الموضوعة على ذمة منظومة الرقابة الداخلية



الموارد المادية

من مختلف العمليات المتولدة عن تطبيقات البنك.

- نظام "SIRON TCR" الذي يمكن من التعرف على الحرفاء الذين لهم مؤشرات تدل على خضوعهم إلى قانون الامتثال الضريبي الأمريكي. وسيتم إرسال قائمة بالحرفاء المذكورين إلى الفروع المعنية من أجل تحيين جذاذات التعرف الخاصة بهم "KYC" وإعداد نموذج FATCA المناسب (W8 أو W9). كما يتيح هذا النظام توثيق مختلف الحالات وإصدار تقارير الكترونية، مع وجوب إرسالها إلى الإدارة العامة للأداءات.
- تطبيق GTI - TBML وهي أداة للمراقبة الآلية، موضوعة تحت تصرف إدارة الامتثال لإدارة مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، الناجمة عن العمليات على الصعيد الدولي. وتمكن هذه التطبيقية من إصدار إشارات تحذير تبعا لرصد عمليات مشبوهة أو غير عادية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المتأتية من المعاملات على الصعيد الدولي.

- تطبيق "Contrôle +" التي تستخدمها إدارة المراقبة لتحسين متابعة عمليات المراقبة من المستوى الثاني للسير اليومي للعمل في الفروع وحذف الصبغة المادية لبرنامج المراقبة والتقارير وأتمتة الإبلاغ والمراسلات الالكترونية عن طريق تدفقات العمل. تطبيق "Acquity BH Controls" وهي في مرحلة التطوير حيث أنها تستهدف حذف الصبغة المادية لعمليات تدفقات العمل والإبلاغ والنتائج والمراقبة والإشراف الإداري.

- النفاذ إلى منصة بلومبرغ وواجهة MEGARA، المتاحات لدى الإدارة المركزية للمخاطر لمتابعة مخاطر السوق.

علاوة على أجهزة الحاسوب المكتبية وإمكانية النفاذ العادية، تم تخصيص بعض الأنظمة وإمكانية النفاذ الخاصة للموظفين العاملين في المراقبة الداخلية وفقا لوظائفهم، على غرار :

- نظام SIRON KYC (للفرز)، الذي يمكن من فرز الحرفاء آتيا عند ربط الصلة بهم وذلك بالنظر إلى قوائم العقوبات. وقم تم اعتماد هذا الحل في جميع فروع البنك بما يمكنها من إعداد استمارة التعرف على الحريف، وهو إجراء مسبق ينجز قبل فتح حساب جديد للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين.
- اشتراك في قاعدة بيانات داو دجونس التي تمكن عند إنشاء العلاقات من إجراء بحث عبر الأنترنت عن قوائم العقوبات والأشخاص المعرضين سياسيا على الصعيدين الوطني والدولي والحصول على معلومات حول النشاط الإجرامي للأشخاص والهيئات.
- نظام SIRON EMBARGO، الذي يستخدمه قسم السلامة المالية لفرز المعاملات المنجزة في BH بنك قياسا بالقوائم الرسمية (الأمم المتحدة ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية والاتحاد الأوروبي، إلخ...) وبقوائم الأشخاص المعرضين سياسيا وقوائم العقوبات (القوائم السوداء). كما أن هذا النظام يمكن من فرز المعاملات التي تمر عبر نظام سويقت، من وإلى البلدان المدرجة في قائمة مجموعة العمل المالي وتلك التي تعتبرها تونس ملاذات ضريبية.

- نظام SIRON AML (تحديد الأنماط)، الذي يستخدمه قسم السلامة المالية لتأمين مراقبة المعاملات والرقابة اللاحقة للعمليات عبر تحليل السلوك المتعلق بالحسابات بهدف رصد الأنشطة التي تعد غير عادية قياسا بالسير الاعتيادي للحساب و/أو بنمط العلاقة. وهو يمكن من رصد العمليات المشبوهة المتأتية



إدارة المخاطر

سياسات إدارة المخاطر ومدى تقبل المخاطر

وفقا لأحكام منشور البنك المركزي التونسي عدد 5 لسنة 2021، حدد BH بنك سياساته لإدارة المخاطر ومدى تقبل المخاطر بما يتماشى مع توجهاته الاستراتيجية ويتوافق مع القواعد الاحترازية والحدود الداخلية المرسومة في مجال إدارة المخاطر.

وتهدف سياسة إدارة المخاطر لـ BH بنك، كما صادق عليها مجلس الإدارة، بالأساس إلى ما يلي :

- ضبط نظام حوكمة فعال لإدارة المخاطر.
- ضبط منظومة إدارة المخاطر وتوضيحها، وفقا للحدود الداخلية والمتطلبات القانونية.
- تحديد مستويات المسؤوليات لمختلف الأطراف الفاعلة في منظومة إدارة المخاطر، مع مراعاة تنظيم البنك.
- تحديد مختلف الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة المخاطر بشكل مسبق ولاحق وتغطيتها بما يتوافق مع مدى تقبل المخاطر والتشريع الجاري به العمل.
- تحديد سياسة الإبلاغ والاتصال.

وقد ضبط BH بنك إطار تقبل المخاطر للبنك والذي يندرج في نطاق المنظومة الشاملة لإدارة المخاطر، من خلال متابعة وتوجيه مستويات المخاطرة التي تشمل مختلف المهن. وأفرز إطار تقبل المخاطر، كما صادق عليه مجلس الإدارة، مسارا متكررا تتفاعل من خلاله كافة الأطراف الفاعلة لاسيما الهيكل الإداري والإدارة العامة ولجنة المخاطر والهيئات الرقابية والتشغيلية. وعلى هذا الأساس، فإن BH بنك يعتزم من خلال سياسته لتقبل المخاطر ما يلي :

تحديد المخاطر التي يكون البنك على استعداد لتحملها بالنسبة لكل نشاط قائم. إضافة الصبغة الرسمية لموقف هياكل الحوكمة تجاه مستويات التعرض للمخاطر. توفير وسيلة لقياس التعرض الحالي لخطر معين ومتابعته وتعديله عند الاقتضاء، قياسا بالحدود المضبوطة أو بالقدرات القصوى. تعزيز ثقافة المخاطر والعمل كوسيلة اتصال مع الأطراف الفاعلة الداخلية والخارجية.

سياسة إدارة المخاطر صلب مجمع BH بنك

في إطار تطوير التعاون في مجال إدارة المخاطر، يحرص مجمع BH بنك على تعزيز منظومته لإدارة المخاطر وفقا لسياسته العامة كما تم ضبطها من قبل مجلس الإدارة. ويولي مجمع BH بنك أهمية بالغة لإدارة المخاطر والتحكم فيها على صعيد كافة المهن وذلك بهدف تفعيل سياسة إدارة المخاطر بالمجمع، تكون ناجعة ومتوافقة مع التوجهات الاستراتيجية للمجمع. وتغطي هذه السياسة بالأساس المخاطر الرئيسية التي قد يواجهها المجمع من خلال شركاته الفرعية، مع مراعاة

خصوصية كل مؤسسة.

وتهدف هذه السياسة لإدارة المخاطر بالمجمع أساسا إلى ما يلي :

- اكتساب منظومة لإدارة المخاطر بالمجمع تمكن من التوقي من وضعيات الأزمة، مع تحسين نسبة الربحية قياسا بالمخاطر للمجمع.
- تحديد الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة المخاطر بشكل مسبق ولاحق وتغطيتها مع توضيح حدود التعرض.
- التحكم في مدى التعرض لمخاطر المجمع.
- الحفاظ على الأموال الذاتية للمجمع وصلابته المالية، على حد السواء.
- تحديد مدى تقبل المخاطر الذي يتعين على المجمع اعتماده على مستوى أنشطته المختلفة.
- تعزيز نظام الإبلاغ والاتصال بالمجمع.

مخاطر القرض : اعتماد معيار الإفصاح المالي الدولي IFRS 9

يخضع اعتماد معايير الإفصاح المالي الدولي على مستوى BH بنك لمشروعين مترابطين تديرهما نفس اللجنة :

- مشروع اعتماد معايير الإفصاح المالي الدولي (دون اعتبار IFRS 9) بقيادة الإدارة المركزية للمحاسبة.
 - مشروع اعتماد معيار الإفصاح المالي الدولي IFRS9، بقيادة الإدارة المركزية للمخاطر.
- وفيما يتعلق بإرساء معيار IFRS9 على مستوى BH بنك والشركات المتفرعة لمجموعة BH بنك (BH إيجار و BH تنمية و BH للاستثمار و BH سيكاف للرأسمة و BH استخلاص و BH سيكاف)، فقد أطلق البنك طلب عروض لاختيار شركة خارجية ستدعمه في تنفيذ هذا المشروع، وتم الاختيار على شركة إرنست ويونغ (EY).

المراحل الرئيسية للمشروع

ينقسم مشروع اعتماد معيار IFRS9 إلى خمسة مراحل :

✓ قيادة وتأطير مهمة تنظيم المشروع

يتعلق الأمر على مستوى هذه المرحلة بما يلي :

- إعداد لجنة القيادة ولجنة المشروع.
- وضع التنظيم الضروري لإرساء معيار IFRS9.
- إعداد تقرير توصية على أساس تشخيص يشمل كذلك أنظمة التصنيف الداخلي الحالية على مستوى BH بنك و BH إيجار واقتراح خطة عمل.

- وضع خطة مفصلة لإرساء المعيار IFRS9.

✓ إرساء المعيار IFRS9

- بغرض اعتماد معيار IFRS9، يتعين على شركة EY بالتعاون مع فرق مجمّع BH بنك ما يلي :
- تصنيف وتقييم الأدوات المالية (باستثناء المستحقات) وفقا لمعيار IFRS9.
- تكييف نماذج أنظمة التقييم الداخلي الحالية مع متطلبات معيار IFRS9 (BH بنك و BH إيجار) وتطوير نماذج للأقسام غير المشمولة بذلك (قسم المهنيين والأفراد بالنسبة لـ BH بنك).
- تصنيف الأصول المالية (المستحقات) واحتساب الخسائر المتوقعة (الخسارة المتوقعة من القروض ECL).
- تقييم تأثير إرساء المعيار IFRS9 والقيام بتيسيره.

✓ إرساء عمليات منبثقة عن اعتماد المعيار IFRS9

- يتمثل الهدف من هذه المرحلة في إرساء عمليات تمكن من تصنيف وتقييم الأدوات المالية وتقدير المقاييس المستخدمة في احتساب الخسائر المتوقعة من القروض وتحديد المتطلبات من الأموال الذاتية بصفة دورية والتكوين المرتبط بذلك.

✓ الإدماج التشغيلي للمقاربات الموضوعة

- يتعلق الأمر في هذا المستوى بتوفير ناتج فني يمكن من احتساب الخسائر والتكوين الملأئم الناجم عنه، فضلا عن خارطة طريق تشغيلية للمقاربة الموصى بها.

✓ التكوين ونقل المهارات

- يحرص البنك على نقل المهارات ويؤكد على ذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على شركة EY بالإضافة إلى ورشات العمل، إجراء دورات للتكوين الفني والشامل لفائدة الفئات المحددة مسبقا في مجال العيار IFRS9 وإرسائه (المنهجية والعمليات والأدوات) وذلك لفائدة موظفي مجموعة BH بنك.

✓ التقدم المحرز على مستوى الأعمال

- تم استكمال المرحلة الأولى من المشروع. وخلال هذه المرحلة، قامت شركة EY بجمع المعلومات التي تمكنها من إنجاز عملية التأطير والتشخيص والتي تدعمت لاحقا باجتماعات مع أهم الأطراف الفاعلة على مستوى BH بنك والثماني شركات الفرعية المعنية. وقد شمل التشخيص كذلك جانب أنظمة التقييم الداخلي والنماذج الموضوعة صلب BH بنك و BH إيجار والتي كانت موضوع مراجعة نقدية. وفي النهاية، تم تقديم تقرير بالتوصيات يتضمن الإجراءات الضرورية.
- وانطلقت المرحلة الثانية مع تصنيف وتقييم الأدوات المالية (باستثناء المستحقات) على مستوى البنك والشركات الفرعية، حيث تم تنظيم وقيادة العديد من ورشات العمل من قبل الإدارة المركزية للمخاطر. وفيما يتعلق بمحفظة المستحقات للبنك، تمثلت المرحلة الأولى في ما يلي :
- الاختبار والمصادقة على أداء نماذج التصنيف الداخلي الحالية للبنك وخاصة بالنسبة لفئتي "الشركات" و "المؤسسات الصغرى والمتوسطة"، حيث أنها تشكل في الوقت الراهن أداة للمساعدة في صنع

القرار في عملية إسناد القروض.

- تطوير نماذج للتصنيف الداخلي بالنسبة لفئتي "الأفراد" و "المهنيين".
- وإثر ذلك، تم استخدام مخرجات هذه الأعمال لتصنيف المستحقات واحتساب الخسائر المتوقعة من القروض "ECL" والتقدير الكمي للتأثير الأول الناجم عن اعتماد معيار IFRS9

سياسة القرض والتمويل الأخضر

يندرج إرساء سياسة القرض في إطار مراجعة السياسة التي تم وضعها في سنة 2017. وهي مصممة على أساس التوجهات الاستراتيجية للبنك للفترة 2020-2022.

وتحرص هذه السياسة على ضبط الأهداف في مجال التمويل وفقا للتوجهات الاستراتيجية، بما يتوافق مع القواعد الاحترازية وحدود التدخل الداخلية، مع تحديد المقابلات المؤهلة بهدف التخفيف من المخاطر على القروض الممنوحة.

وتهدف هذه السياسة بالأساس إلى ما يلي :

- تحديد نظام حوكمة ناجع لنشاط القرض.
- إبراز جميع المنتجات التي يعرضها البنك والشروط المصاحبة لها.
- تحديد مستوى المسؤولية لمختلف الأطراف المتدخلة في عملية إسناد مختلف أنواع القروض مع مراعاة التنظيم الحالي المعمول به.
- تحديد المحاور الاستراتيجية في مجال التمويل مع مراعاة الهيكل الحالية للمحفظة وتموقع البنك على مستوى النظام المصرفي.
- دعم التزام البنك تجاه التنمية المستدامة.

وتتضمن هذه السياسة للقروض مكونة التمويل الأخضر وتقييم المخاطر الفنية والمالية والقانونية. وتعدّ التنمية المستدامة من ضمن القطاعات التي يعتزم البنك تطويرها في محفظته (نجاعة على مستوى الطاقة والطاقات المتجددة وإزالة التلوث ومعالجة النفايات).

ويندرج هذا التوجه في إطار سياسة القرض للبنك واستراتيجيته للنهوض بالتمويل الأخضر ولكن أيضا في إطار الانتقال الطاقوي في تونس وترسيخ أولويات الدولة الهادفة إلى تطوير الطاقات المتجددة والتقليص في عجز ميزان الطاقة وذلك بالأساس من خلال طلبات العروض (بالنسبة لنظام اللزمت) وطلبات المشاريع (بالنسبة لنظام التراخيص).

وقد تجسد ذلك من خلال طلبات التمويل المودعة لدى BH بنك من قبل باعثي مشاريع وقع اختيارهم، حيث تم بالفعل إسناد تمويلات من موارد خارجية بالأساس وسيستمر إسنادها.

ويتوفر حاليا ختان للقروض الخارجية بالنسبة لهذا النوع من التمويل وهما خط البنك الإفريقي للتنمية وخط SUNREF للوكالة الفرنسية للتنمية. وقد خصص هذا الخط الأخير بالكامل للتمويل الأخضر، كما أنه

يوفر مساعدة فنية ومنحة استثمار.

وبما أن الأمر يتعلق بسوق جديدة تتطلب خبرة فنية ومالية وقانونية وبهدف تقييم المخاطر الناجمة عنها، فقد حرص البنك على استطلاع آراء الخبراء قبل إبرام أي اتفاقية للتمويل الأخضر. وخلال سنة 2021، انتفع BH بنك بمساعدة فنية من الوكالة الفرنسية للتنمية بعنوان مرافقة خط SUNREF في مجال تقييم المخاطر.

وقد أتاحت هذه المساعدة تقييم وتقليص تعرض البنك إلى مخاطر القرض المرتبطة بالمشاريع المعروضة قصد التمويل وكذلك تحسين المهارات من حيث تقييم هذه المشاريع، سواء بمناسبة المبادلات بشأن التمويلات المطلوبة أو من خلال دورات التكوين المبرمجة. وبالفعل، نظمت الإدارة المركزية للمخاطر بالتعاون مع أكاديمية BH تكويناً لمدة ثمانية أيام حول مشاريع الطاقة المتجددة لفائدة مجموعة من اثني عشر موظفاً، موزعين بين محلي مخاطر القرض والمكلفين بالمبيعات وذلك بالإضافة إلى ورشات العمل المنعقدة بمشاركة شرائح أوسع من الموظفين حول مفهوم "تمويل المشاريع".

سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية

شرع BH بنك بمساعدة فنية من الوكالة الفرنسية للتنمية، في مراجعة وإثراء سياسته لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية التي تم وضعها في سنة 2019. وقد تعهد البنك من خلال هذه السياسة بالنهوض بـ "التنمية السليمة والمستدامة من منظور بيئي" وذلك في إطار جميع أنشطته للاستثمار والتمويل. ويعتقد البنك أن التنمية المستدامة على الصعيد البيئي والاجتماعي تمثل جانبا أساسيا لتحقيق نتائج إيجابية في تعزيز الانتقال نحو تنمية مستدامة ويدرك أن المشاريع التي تشجع على التنمية البيئية والاجتماعية المستدامة تندرج ضمن أولويات أنشطته ويستند الالتزام المجتمعي لـ BH بنك وخاصة مقارنته للإدارة البيئية والمجتمعية على المبادئ التوجيهية التالية :

- احترام التشريعات والممارسات والمعايير المعترف بها على الصعيد الوطني.
- احترام التشريعات والممارسات والمعايير المعترف بها على الصعيد الدولي، لاسيما نظام الضمانات المتكاملة (SSI) للبنك الإفريقي للتنمية والسياسة البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير ومعايير مؤسسة التمويل الدولية ومتطلبات الوكالة الفرنسية للتنمية ومبادئ خط الاستواء.
- الإدارة المسؤولة للمنتجات والخدمات البيئية والاجتماعية من خلال الشراء والاستثمار المستدامين.
- وضع نظام لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية بما من شأنه أن يساهم في تحسين أداء البنك.
- نشر السياسة البيئية والاجتماعية لدى الموظفين والأشخاص العاملين بالبنك من خلال أنشطة تكوينية وتحسيسية وذلك بهدف تعزيز وعيهم بالتزاماتهم وكذلك لدى العموم والأشخاص المهتمين ببناء على طلب منهم.

وتستند السياسة البيئية والمجتمعية لـ BH بنك على القيم التالية :

- الالتزام القوي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتونس.
- التأثير الاجتماعي العالي للأنشطة.
- الالتزام الأخلاقي والشفافية مع الحرفاء والشركاء والمزودين ورأس المال البشري والشركاء الآخرين.
- احترام البيئة والتنمية المستدامة.
- الحوكمة الرشيدة.

وعلاوة على السياسة البيئية والمجتمعية، تم إعداد وثيقة تتضمن وصفا لنظام إدارة المخاطر البيئية والمجتمعية الذي سيقع وضعه، بالإضافة إلى مثال للاستبيان وذلك بالتعاون مع خبير المسؤولية المجتمعية للشركات للمساعدة الفنية المرتبطة بخط SUNREF. وتم الشروع خلال سنة 2022 في عملية التحسيس بالمسائل البيئية والمجتمعية وتحفيز الأطراف الفاعلة وذلك بمساعدة خبير بيئي خارجي. وانطلق إدماج نظام إدارة المخاطر البيئية والمجتمعية، على المستوى التشغيلي، في مرحلة تجريبية مع تنظيم ورشات عمل تم خلالها الانتهاء من الاستبيان وتقييم المخاطر البيئية والمجتمعية لعينة من المشاريع التي تعتبر عالية المخاطر

مخاطر السيولة

حدد BH بنك سياسته لإدارة مخاطر السيولة بما يتماشى مع خطة عمله وتوجهاته الاستراتيجية. وتندرج هذه السياسة في إطار تعزيز منظومة إدارة المخاطر وبالتحديد في إطار إدارة أفضل لمخاطر السيولة صلب البنك.

- وتتضمن سياسة إدارة مخاطر السيولة، كما صادق عليها مجلس الإدارة، الأهداف الرئيسية التالية :
- حماية البنك من أزمات السيولة على المدى القصير وعلى المدى المتوسط والطويل.
- اكتساب استراتيجية لإدارة مصادر التمويل وتكاليف الموارد.
- اعتماد مقارنة استباقية لإدارة مخاطر السيولة من خلال إرساء نظام إنذار وتطبيق اختبارات التحمل.
- الامتثال للمعايير التنظيمية في مجال إدارة مخاطر السيولة.

وتتمحور عملية تقييم ومتابعة مخاطر السيولة بالأساس حول العناصر التالية :

- تحليل وتقييم ومتابعة مخاطر السيولة من خلال فجوات السيولة "مقارنة أصول والخصوم (ALM).
- القيادة والمتابعة المنتظمة للنسب القانونية لاسيما نسبة السيولة على المدى القصير "LCR" ونسبة التحول القروض / الودائع "LTD".
- إرساء اختبارات التحمل المتعلقة بالسيولة وخطط العمل في حالة وجود تفاوت قياسا بالأهداف المرسومة في مجال إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السوق

حدد BH بنك سياسته لإدارة مخاطر السوق بما يتماشى مع خطة عمله وتوجهاته الاستراتيجية. وتندرج هذه السياسة في إطار تعزيز منظومة إدارة المخاطر وبالتحديد في إطار إدارة أفضل لمخاطر السوق صلب البنك.

وتهدف سياسة مخاطر السوق إلى ما يلي :

- اكتساب نظام تقييم متكامل ومتناسق، يمكن من قياس مخاطر السوق بشكل موثوق وحذر.
- ضمان المتابعة المنتظمة للحدود الداخلية في مجال التعرض لمخاطر السوق.
- التفاعل بطريقة استباقية من خلال توجيه استراتيجيات البنك إذا كانت مستويات المخاطر المحتملة تعتبر مفرطة.
- الحفاظ على نتائج البنك وأمواله الذاتية أمام التغيرات غير الملائمة، لاسيما في حالات الأزمات.
- ضمان الاستفادة المثلى من ثنائي المخاطر / المردودية بالنسبة للعمليات قاعة الصرف.

ويعتمد BH بنك في عملية تقييم ومتابعة مخاطر السوق على مقاربتين اثنتين :

- تستند المقاربة الأولى إلى تقدير المخاطر المحتملة من خلال نماذج تم تطويرها واختبارها بشكل مسبق على الصعيد الداخلي (منهجية VAR)، وفقا للمعايير الاحترازية لبازل وهو ما يهدف إلى تقييم التعرض لمخاطر السوق بالتوازي مع أهداف المردودية لقاعة الصرف.
- تتمثل المقاربة الثانية في تقدير الأعباء من حيث الأموال الذاتية لتغطية مخاطر السوق وفقا للمقاربة المعيارية، كما يقتضي ذلك التشريع المعمول به.

المخاطر التشغيلية

في إطار أحكام المنشور عدد 19 لسنة 2006، أطلق BH بنك مشروع "إرساء نظام شامل لإدارة المخاطر التشغيلية" يمكن من تقييم وإدارة المخاطر التشغيلية. ويعدّ هذا المشروع واسع النطاق حيث أنه يشمل في الآن ذاته العديد من الفرق الداخلية والخارجية لـ BH بنك من أجل :

- التقليل من تعرض البنك للمخاطر التشغيلية والخسائر التشغيلية، من خلال تحسين منظومة المراقبة الداخلية المعتمدة ونشر ثقافة المخاطر التشغيلية.
- الامتثال لمتطلبات منشوري البنك المركزي التونسي عدد 19 لسنة 2006 وعدد 6 لسنة 2011 ولمتطلبات

القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 ولتوصيات المعايير الدولية (اتفاقيات بازل ومعايير إيزو...).

- إنشاء قاعدة لتجميع الخسائر تتيح القيد التاريخي للخسائر التشغيلية المتكبدة.
- وقد بدأ مشروع النظام الشامل لإدارة المخاطر التشغيلية في شهر جانفي 2020 ليتم استكماله في شهر جويلية 2021 بدورة تكوينية لفائدة مراسلي المخاطر التشغيلية ولجنة المخاطر التشغيلية والامتثال.

الأعمال المنجزة خلال سنة 2022

- إرساء سياسة المخاطر التشغيلية.
- إحداث خارطة المخاطر التشغيلية.
- إنشاء قاعدة بيانات للحوادث التشغيلية.
- وضع نظام للإبلاغ عن الحوادث والخسائر التشغيلية.
- وضع خطط عمل وتعزيز المراقبة.
- إحداث مصفوفة للمخاطر / المراقبة.
- إحداث دورة تكوينية في مجال المخاطر التشغيلية على مستوى منصة التعلم الإلكتروني "أكاديمية BH".

إعداد خطة لاستمرارية الأنشطة

تم استكمال ثلاثة جوانب وهي :

الجانب التنظيمي

- سياسة استمرارية النشاط
- نظام إدارة الأزمة
- إجراءات استمرارية الأنشطة

جانب الوسائل العامة

تهيئة الموقع الاحتياطي

الجانب المعلوماتي

إعداد البنية التحتية للوضعيات الطارئة (موقع إيواء).

وقد بلغ هذا المشروع مرحلته الأخيرة وهي مرحلة "الاختبارات الحفاظ على حالة التشغيل".

سلامة نظام المعلومات

نظام السلامة المعتمد

السلامة المادية

تتمثل الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بسلامة الموظفين فيما يلي :

- المراقبة الآلية لنفاذ الأشخاص ؛
- المراقبة بالفيديو (الفضاءات العامة والمقرات الحساسة) ؛
- تهيئة مراكز البيانات وفقا للمعايير.

سلامة تكنولوجيا المعلومات (طبقات سلامة متعددة للأجهزة والبرمجيات)

شملت خطة استمرارية النشاط صلب BH بنك عنصر تكنولوجيا المعلومات وقد تجسد ذلك عبر :

- أدوات لحماية الشبكة والتطبيقات والغريلة على مستوى مواقع الواب والشبكة والبريد الإلكتروني والتوقي من الاختراق ورصده والتدابير التصحيحية للسلامة والتشفير والتحقق المزدوج وإمكانية التعقب.
- التجزئة المؤمنة للشبكة الداخلية LAN.
- الإدارة والمراقبة الآلية للمعدات المعلوماتية (دليل نشيط لتحديث تصحيحات الأمن والحفاظ على سياسات السلامة).

تطبيق سياسة السلامة

- تمثل تطبيق سياسة السلامة فيما يلي :
- تخزين المعلومات واستعادتها ؛
- مراقبة تشغيل الأنظمة ؛
- فصل بيئات الإنتاج والتطوير والاختبار ؛
- فصل المهام غير المتوافقة ؛
- استخدام الأنترنات والبريد الإلكتروني ؛
- إدارة الشبكة ؛
- النفاذ المنطقي ؛
- اختبارات الاختراق ؛
- العمل عن بعد.

وبغرض التحسيس بالسلامة المعلوماتية، تم توفير دورة دراسية لكافة موظفي البنك عبر منصة التعلم الإلكتروني.

مشروع "الدعم والمرافقة للحصول على شهادة سلامة البيانات لصناعة بطاقات الدفع PCI-DSS"

يهدف هذا المشروع الذي تم تنفيذه بالتعاون مع شركة متخصصة إلى دعم البنك ومرافقته في التدابير الضرورية للحصول على شهادة سلامة البيانات لصناعة بطاقات الدفع "PCI-DSS" لنظام النقديّات لديه.

مهمة التدقيق القانونية لسلامة نظام المعلومات

يتمثل الهدف من هذه المهمة في الامتثال للمتطلبات الحكومية، لاسيما المرسوم الأخير عدد 17 لسنة 2023 المؤرخ في 11 مارس 2023 والمتعلق بالسلامة السيبرانية.

هذه المهمة القانونية هي في طور الإنجاز حاليا بالبنك.

مهام التدقيق الفني المتداخل للحلول والمنصات

تم القيام بعشرات مهام التدقيق الفني المتداخل لضمان الامتثال الفني للحلول بشكل مسبق قبل التشغيل.



**التقرير العام و الخاص
لمراقبي الحسابات حول
القوائم المالية للبنك
المختومة في 2022-12-31**



F.M.B.Z KPMG TUNISIE
6, Rue du Riyal - Immeuble KPMG
Les Berges du Lac - 1053 Tunis
Tél : +216 71 19 43 44
Fax : +216 71 19 43 20
RC : B14899002 - MF : 810683 T/A/M/000
www.kpmg.com/tn



Consulting & Financial Firm

Société d'expertise comptable inscrite au tableau
de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie
29, Avenue de l'indépendance
Immeuble Meriem - Ariana - Tunisie
Tel. : +216 71 711 793

التقرير العام لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المالية المختومة في 31 ديسمبر 2022

السيدات والسادة المساهمون في رأس مال BH BANK

1- التقرير حول تدقيق القوائم المالية السنوية

1. الرأي بتحفظ

تنفيذاً لمهمة مراقبة الحسابات التي أسندت لنا من الجلسة العامة، قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك BH BANK والتي تتكون من الموازنة كما في 31 ديسمبر 2022 وجدول التعهدات خارج الموازنة وقائمة النتائج وجدول التدفقات النقدية للسنة المختومة بذات التاريخ، بالإضافة إلى إفصاحات حول القوائم المالية تحتوي على ملخص للسياسات المحاسبية الهامة وعلى بيانات تفسيرية أخرى.

ان القوائم المالية لسنة 2022 تبرز مجموعاً صافياً للموازنة بمبلغ 13 626 285 ألف دينار و ربح بمبلغ 118 711 ألف دينار.

وفي رأينا، وباستثناء انعكاسات التحفظات الواردة بالفقرة "أساس الرأي بتحفظ" فإن القوائم المالية المرفقة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، عن المركز المالي لبنك BH BANK في 31 ديسمبر 2022 ونتيجة نشاطه وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذات التاريخ وفقاً للمبادئ المحاسبية المعتمدة بالبلاد التونسية.

2. أساس الرأي بتحفظ

قمنا بعملية التدقيق طبقاً للمعايير الدولية للتدقيق والمعمول بها في تونس. ومسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها ضمن تقريرنا، في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية".

ونحن مستقلون عن البنك طبقاً لقواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة المعتمدة في البلاد التونسية ذات الصلة بمراجعتنا القوائم المالية. كما وفيها أيضاً بمتطلبات قواعد السلوك الأخلاقي وآداب المهنة الأخرى طبقاً لتلك القواعد.

ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا بتحفظ. تم تقييد نطاق أعمالنا التي قمنا بها بالنقاط التالية:

1.2. النقائص في النظام المعلوماتي للبنك والتي أثرت سلباً على عمليات التدبير والرقابة والإبلاغ عن المعلومات المحاسبية والمالية. هذه النقائص، التي تعيق التحديد الآلي لإيرادات البنك لكل حريف، كانت سبباً في فوارق بين المعطيات المحاسبية ومعطيات التصرف كما نتج عنها مبالغ معلقة هامة غير مبررة ولم يتم معالجتها في الإبان.

2.2. لم يتم وضع إجراءات مناسبة تمكّن من متابعة وتبرير الأرصدة المحاسبية لموارد واستثمارات الصناديق الممولة من ميزانية الدولة التي يديرها البنك. حيث أن الخصوم التي تم تسجيلها بهذا العنوان والتي لم تتمكن مصالح البنك من تبريرها كلياً، لم يتم تأكيدها من قبل مصالح وزارة المالية.

ويرتبط التأثير المحتمل لهذه النقاط على القوائم المالية للبنك بنتائج أعمال التدبير والتوثيق والمقاربة المستوجب القيام بها.

3. مسائل التدقيق الأساسية

إن مسائل التدقيق الأساسية هي تلك الأمور التي كانت، بحسب حكمنا المهني، لها الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تمّ تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأيها فيها، ولا نقدم رأياً منفصلاً في تلك المسائل. وتمثل النقاط التالية، وفقاً لحكمنا المهني، مسائل للتدقيق الأساسية التي وجب الإبلاغ عنها في تقريرنا:

1.3. تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات

مسألة التدقيق الأساسية

يتعرض بنك BH BANK في إطار أنشطته لمخاطر القروض. ويتولى البنك تقييم المخاطر الثابتة بصفة فردية وفقاً لمعايير تغطية المخاطر ومتابعة التعهدات موضوع منشور البنك المركزي عدد 24 لسنة 1991 كما تم إتمامه وتنقيحه بالنصوص اللاحقة. في ذات الصدد، يتولى البنك تكوين مدخرات إضافية لتغطية المخاطر على التعهدات التي لها أقدمية في الصنف 4 تساوي أو تتجاوز 3 سنوات طبقاً لمنشور البنك المركزي عدد 21 لسنة 2013.

من جهة أخرى، يقوم البنك بتكوين مدخرات جماعية لتغطية المخاطر الكامنة على التعهدات الجارية والتعهدات التي تتطلب متابعة خاصة (الأصناف 0 و 1) عملاً بمقتضيات المنشور عدد 02 لسنة 2023. إنّ قواعد تقييم الالتزامات والمخاطر المتصلة بها وقواعد تحديد المدخرات المستوجب تكوينها مفصلة ضمن الإفصاح عدد 2.2 "قواعد تقييم الالتزامات".

بالإضافة إلى ذلك، فإن النقاط المذكورة في فقرة "أساس الرأي بتحفظ" شكلت حدّاً لنطاق أعمال المراجعة التي قمنا بها.

لقد اعتبرنا أن تقييم مخاطر القروض وتغطية التعهدات تمثل مسألة أساسية في التدقيق نظراً لأهمية التعهدات بذمة الحرفاء، والتي بلغت في نهاية السنة المحاسبية 10 686 945 ألف دينار صافية من المدخرات والفوائد المؤجلة، البالغة تباعاً 1 238 200 ألف دينار 355 975 ألف دينار. حيث أن تصنيف الاعتمادات وتقييم الضمانات المقبولة يعتمد على معايير تقييم نوعية وكمية تتطلب درجة عالية من التقدير حسب الحكم المهني للمدقق.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك المتعلق بتحديد وتقييم مخاطر القروض. وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساساً:

- تقييم نجاعة نظام الرقابة الداخلية فيما يتعلّق بتحديد وتقييم مخاطر القروض وتصنيف التعهّدات وتغطية المخاطر وتأجيل الفوائد؛
- مطابقة المنهجية المعتمدة من طرف بنك BH BANK لمتطلبات البنك المركزي،
- تقييم ملائمة المعايير النوعية المعتمدة في تصنيف التعهّدات ومراقبة سلوكيّات الحرفاء من حيث الاستخلاصات في فترات مختلفة؛
- فحص الضمانات المقبولة في تقييم المدخّرات و تقييم كفاية الفرضيّات المعمول بها ؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور التعهّدات والمدخّرات؛
- التأكّد من استمراريّة طرق تحديد المدخّرات الجماعية والمدخّرات الإضافية،
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

2.3. تسجيل إيرادات القروض والعمولات ضمن النتائج

مسألة التدقيق الأساسية

بلغت إيرادات القروض والعمولات المسجّلة ضمن نتائج سنة 2022 مبلغ قدره 1 023 742 ألف دينار (ما يعادل 86 % من مجموع إيرادات الاستغلال البنكية).
ويبرز الإيضاح حول القوائم المالية رقم 1.1.2 الطرق المعتمدة في احتساب إيرادات القروض والعمولات ضمن النتائج. هذا وكما بيّنا ذلك بفقرة "أساس الرأي المتحفّظ" فإنّ غياب بيانات تفصيليّة لإيرادات البنك حسب الحرفاء قد حدّت من نطاق الأعمال التي قمنا بها.
ويمثل إدراج الفوائد والعمولات أمرا رئيسيا للتدقيق بسبب أهمية هذا البند، وبالنظر لارتباط إيرادات البنك بنسب الفائدة سارية المفعول وبالعمولات المعتمدة وجدول استخلاص القروض.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخليّة للبنك والمتعلق بتسجيل إيرادات القروض والعمولات ضمن النتائج وشملت أعمال الرقابة التي قمنا بها أساسا:
- تقييم للنظام المعلوماتي باعتبار الإدماج الآلي للإيرادات ضمن المحاسبة؛
- امتثال البنك لأحكام المعيار المحاسبي عدد 24 والمتعلق "بالتعهّدات والإيرادات ذات الصلة في المؤسسات البنكية"؛
- تقييم السياسات والإجراءات والضوابط في الاعتراف بالإيرادات وتسجيلها؛
- موثوقية الطرق المعتمدة في تأجيل الفوائد؛
- تطبيق إجراءات تحليلية بشأن تطور الفوائد والعمولات وفقا لمؤشرات نشاط البنك، سياسات التسعير والقوانين المتعلقة بها؛
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

3.3. قواعد تسجيل رقاغ الخزينة القابلة للتنظير Bons de Trésor Assimilables وطرق عرضها

مسألة التدقيق الأساسية

يبرز الإيضاح حول القوائم المالية عدد 4.2 ، القواعد المتعلقة بالاعتراف برقاع الخزينة القابلة للتنظير (BTA) وطرق عرضها ضمن القوائم المالية للبنك. ويعتمد تصنيف رقاغ الخزينة القابلة للتنظير ضمن محفظة سندات الاستثمار أو ضمن محفظة السندات التجاريّة على سياسة السيولة المعتمدة من طرف البنك.

بلغت قيمة محفظة سندات الخزينة القابلة للتنظيم 1 456 540 ألف دينار بتاريخ 31 ديسمبر 2022. وقد أدى تطبيق سياسة السيولة المذكورة أعلاه إلى عرض قيمة 1 240 156 ألف دينار منها ضمن محفظة سندات الاستثمار "AC05" وعرض جزء آخر بقيمة 216 384 ألف دينار ضمن محفظة السندات التجارية "AC04".

وبالنظر للطبيعة الجوهرية للقيمة الجارية لرقاع الخزينة القابلة للتنظيم والإعتماد على فرضيات مرتبطة بنوايا هياكل الإدارة والحوكمة بالبنك فيما يتعلق بتخصيص هذه السندات، اعتبرنا أن تسجيل محفظة رقاغ الخزينة القابلة للتنظيم وتقييمها من النقاط الأساسية في تدقيقنا.

الإجراءات المعتمدة

لقد قمنا بتقييم نظام الرقابة الداخلية للبنك والمتعلق بتسجيل محفظة السندات وتقييمها وشملت أعمال المراقبة التي قمنا بها أساساً:

- الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي رقم 25 المتعلق بمحفظة الأسهم في المؤسسات البنكية؛
- تقييم سياسة السيولة بالبنك وتأكيدها مع توجهات البنك في تسجيل سندات الخزينة وتوظيفها خلال السنوات الماضية؛
- تقييم معايير تصنيف محفظة السندات وموثوقية نماذج التقييم المطبقة،
- التثبت من المعلومات الواردة في الإيضاحات حول القوائم المالية.

4. فقرة ملاحظة

دون الرجوع في رأينا المتحفظ المضمن بالفقرة السابقة، نلفت انتباهكم الى النقاط التالية:

- كما هو مبين في المذكرة على البيانات المالية رقم 3 - 2 "حساب المخصصات الجماعية" وعملاً بالمادة 10 مكرر (جديدة) من منشور البنك المركزي التونسي عدد 91 - 24 المؤرخ في 17 ديسمبر 1991 المتعلق بالتقسيم وتغطية المخاطر ومراقبة التعهدات ، بصيغته المعدلة والمكملة بالنصوص اللاحقة وخاصة بالمنشور عدد 2021 - 01 المؤرخ في 11 جانفي 2021 ، المنشور عدد 02 - 2022 المؤرخ في 4 مارس 2022 والمنشور عدد 02 - 2023 المؤرخ في 24 فيفري 2023، فقد قام البنك بتكوين "مخصصات جماعية"، تم طرحها من النتيجة المحاسبية ، لتغطية المخاطر على التعهدات الجارية و التعهدات التي تستوجب مراقبة خاصة بالمعنى المقصود في منشور البنك المركزي التونسي عدد 91 - 24.

تم تعديل منهجية احتساب هذه المخصصات بموجب منشور البنك المركزي التونسي عدد 02 - 2023 المؤرخ في 24 فيفري 2023. وقد تم التعامل مع هذا التغيير بطريقة غير رجعية وأدى ذلك إلى تكوين مخصصات جماعية إضافية بقيمة 26 341 ألف دينار بعنوان السنة المالية 2022.

وتبلغ المخصصات بعنوان المدخرات الجماعية سنة 2022، مبلغ 24 286 ألف دينار وبذلك يبلغ مجموع المدخرات الجماعية 132 745 ألف دينار في 31 ديسمبر 2022.

لا يحتوي رأينا حول القوائم المالية تحفظات بخصوص هاته الملاحظة.

5. تقرير مجلس الإدارة حول التصرف

إن تقرير التصرف هو من مسؤولية مجلس الإدارة. إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل تقرير التصرف المعد من طرف مجلس الإدارة ونحن لا نبدي أي تأكيد عليه بأي شكل من الأشكال.

وفقا للمعايير المهنية المعتمدة بالبلاد التونسية، والمنصوص عليها بأحكام الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية، تقتصر مسؤوليتنا في التحقق من دقة المعلومات حول حسابات البنك المضمنة بتقرير مجلس الإدارة بالرجوع إلى البيانات الواردة بالقوائم المالية. وفي هذا الصدد تتمثل أعمالنا في قراءة تقرير التصرف و من ثم القيام بتقييم ما إذا كان هناك تعارض جوهري بينه وبين القوائم المالية أو المعلومات التي توصلنا إليها أثناء التدقيق، أو ما إذا كانت تبدو أنها تتضمن أخطاء جوهرية بصورة أو بأخرى. وإن استنتجنا استنادا إلى الأعمال التي قمنا بها على أن هناك أخطاء جوهرية، فإننا ملزمون ببيان هذه الحقائق في تقريرنا.

قمنا بالتثبت في المعلومات المالية عن حسابات البنك الواردة في التقرير السنوي لمجلس الإدارة حول تصرف بنك BH BANK لسنة 2022 ومدى مطابقتها للقوائم المالية، وليست لنا ملاحظات في هذا الشأن.

6. مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة في إعداد وعرض القوائم المالية

إنّ الإدارة ومجلس الإدارة يتحملان مسؤولية إعداد القوائم المالية وعرضها الوفي، طبقا لنظام المحاسبة للمؤسسات بتونس، كما تشمل المسؤولية وضع الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية، لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة ومجلس الإدارة لهما مسؤولية تقييم قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور ذات العلاقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لتصفية البنك أو إيقاف عملياته، أو أنه ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك. ويرجع لأعضاء مجلس الإدارة الإشراف على مساقات الإفصاح المالي في البنك.

7. مسؤوليات مراقبي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من خطأ جوهري سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. ويعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانا كليا أن المراجعة التي تم القيام بها طبقا لمعايير المراجعة المعتمدة ستكشف دائما عن كل خطأ جوهري عندما يكون موجودا. ويمكن أن تنشأ الأخطاء عن إحتيال أو خطأ. وتُعدّ جوهريّة إذا كان يمكن بشكل معقول توقع أنها ستؤثر بمفردها أو في مجموعها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة طبقا لمعايير التدقيق الدولية المعتمدة بتونس، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. وعلينا أيضا:

- تحديد مخاطر الأخطاء الجوهريّة في القوائم المالية وتقديرها سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة استجابة لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظرا لأن الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة مناسبة

للظروف، وليس بغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية للبنك.

- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية المحاسبية، واستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري ذات علاقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكا كبيرا بشأن قدرة البنك على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يكون مطلوبا منا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا.

وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البنك عن البقاء كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض الشامل، وهيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضا عادلا.

- لقد أبلغنا الإدارة والمكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية اكتشفناها خلال المراجعة.

- لقد زدنا أيضا الإدارة والمكلفين بالحوكمة ببيان يفيد أننا التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، وأبلغناهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى، التي قد يعتقد تأثيرها بشكل معقول على استقلالنا، وعندما يكون ذلك منطبقا، الضمانات ذات العلاقة.

- ومن الأمور التي تم إبلاغها للإدارة وللمكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبناءا على ذلك تُعد المسائل الرئيسة للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم يمنع نظام أو لائحة الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما، في ظروف نادرة للغاية، نرى أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا بسبب أن التبعات السلبية لفعل ذلك من المتوقع أن تفوق فوائد الاهتمام العام من ذلك الإبلاغ بشكل معقول.

II. التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

في إطار مهمة المراجعة المزدوجة، لقد قمنا بالفحوصات الخصوصية المنصوص عليها بالمعايير المعتمدة من هيئة الخبراء المحاسبين بالبلاد التونسية وطبقا للنصوص القانونية والترتيبية المعمول بها:

1. فعالية نظام الرقابة الداخلية

قمنا، طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 266 من مجلة الشركات التجارية والفصل 3 من القانون عدد 94-117 المؤرخ في 14 نوفمبر 1994 كما تم تنقيحه بالقانون عدد 96-2005 بتاريخ 18 أكتوبر 2005، بفحص إجراءات الرقابة الداخلية المتعلقة بمعالجة المعلومة المحاسبية واعداد القوائم المالية. وللتذكير فإن تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية والمتابعة الدورية لنجاعته وفعالته هي مسؤولية الإدارة العامة ومجلس الإدارة.

وقد أشرنا ضمن تقريرنا الى بعض النقائص على مستوى الاجراءات والتي يمكن أن تحد من نجاعة منظومة الرقابة الداخلية. وقد قمنا برفع استنتاجاتنا المضمنة في التقرير المشار إليه إلى الإدارة العامة للبنك.

2. مسك حسابات الأسهم

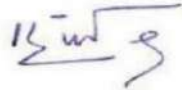
عملا بأحكام الفصل 19 من الأمر عدد 2827 لسنة 2001 المؤرخ في 20 نوفمبر 2001، قمنا بالتحريات اللازمة فيما يتعلق بمسك حسابات الأسهم الصادرة عن بنك BH BANK. وترجع مسؤولية السهر على احترام النصوص القانونية في هذا الصدد لإدارة البنك. واعتمادا على ما قمنا به من عنايات، لم نرفع اخلاصات تتعلق بمسك حسابات الأسهم.

تونس في 14 أفريل 2023

مراقبي الحسابات

عن / FMBZ KPMG Tunisie
آمنة رشيكو

عن / Consulting and Financial Firm
وليد بن عياد


FMBZ KPMG TUNISIE
IMMEUBLE KPMG
5, Rue de Riyal-Les Berges du Lac II-105370
MF: 610563T/A/M/000 - RC: B1488527
Tél: 71.194.344 / Fax: 71.194.343
E-mail: tn_fmfbz@kpmg.com





F.M.B.Z KPMG TUNISIE
6, Rue du Riyal - Immeuble KPMG
Les Berges du Lac - 1053 Tunis
Tél : +216 71 19 43 44
Fax : +216 71 19 43 20
RC : B14899002 - MF : 810683 T/A/M/000
www.kpmg.com/tn



Consulting & Financial Firm

Société d'expertise comptable inscrite au tableau
de l'Ordre des Experts Comptables de Tunisie
29, Avenue de l'indépendance
Immeuble Meriem - Ariana - Tunisie
Tel. : +216 71 711 793

التقرير الخاص لمراقبي الحسابات حول القوائم المالية للسنة المختومة في 31 ديسمبر 2022

السيدات والسادة المساهمون في رأس مال بنك BH BANK

طبقا لمقتضيات الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 بتاريخ 11 جويلية 2016 المتعلق بمؤسسات القرض والفصول عدد 200 وما بعده والفصل 475 من مجلة الشركات التجارية، نعرض عليكم فيما يلي الإتفاقيات المنصوص عليها بالفصول المذكورة أعلاه، المنجزة أو التي لا تزال سارية المفعول خلال سنة 2021.

تتمثل مسؤوليتنا في التأكد من احترام الإجراءات القانونية الخاصة بالتراخيص والمصادقات على هذه الاتفاقيات والعمليات ومن صحة ترجمتها بالقوائم المالية. وليس من مهامنا البحث المعمق عن وجود مثل هذه الاتفاقيات والعمليات وإنما إحاطتكم علما بخصوصياتها وشروطها الأساسية من خلال المعلومات التي وقع مدنا بها أو التي أمكن لنا الحصول عليها أثناء القيام بأعمال المراجعة وذلك دون إبداء الرأي حول جدوى هذه الاتفاقيات والعمليات، حيث يرجع لكم النظر في تقييم المصلحة الناتجة عن إبرامها أو إنجازها وذلك لغرض المصادقة عليها.

1. الاتفاقيات المقننة

1- اتفاقيات مبرمة خلال سنة 2022

عملا بمقتضيات الفصول 200 و 475 من مجلة الشركات التجارية و الفصل 62 من القانون عدد 48-2016 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، نيطكم علما بالعمليات التالية التي قام بها البنك خلال سنة 2022 :

1-1 أبرمت شركة "BH LEASING"، التي يمتلك البنك فيها 41.64 % من رأس مالها، سلسلة من عقود القروض قصيرة ومتوسطة الأجل.

ويبلغ المبلغ المستحق لهذه القروض 70.670.904 دينار بتاريخ 2022/12/31.
وتبلغ قيمة الفوائد الدائنة لهذه القروض لسنة 2022: 5.403.296 دينار.

1-2 إعادة قسط من عمولة التوظيف المستحقة لفائدة شركة «BH INVEST» والتي يمتلك البنك 30% من رأس مالها بعنوان القرض الوطني لفائدة البنك بقيمة 650.000 دينار..

1-3 قام البنك بإبرام اتفاقية إسناد خدمات مع شركة "BH EQUITY" التي يمتلك 41.59 % من رأس مالها. ويتمثل موضوع الاتفاقية في التصرف في الأموال الموضوعة على ذمتها في شكل صندوق استثماري في رأس مال مخاطرة رقم 23 والمتاحة لها بمبلغ قيمته 12 000 000 دينار. ستودع هذه الأموال في حساب خاص لا ينتج عنه فوائد مدينة ولا فوائد دائنة، كما لا يخضع لرسوم مسك الحسابات. وفي مقابل التصرف في صناديق الاستثمار في رأس مال المودعة لديها، تتلقى شركة "BH EQUITY":

- عن الصناديق الخمسة الأولى: عمولة سنوية خالية من الأداءات بنسبة 0,5 % من إجمالي هذه الصناديق؛
- عن بقية الصناديق الأخرى (من الصندوق 6 إلى الصندوق 23): عمولة سنوية مستحقة في نهاية الأجل وتبلغ 2 % من إجمالي الاستعمالات، في 31 ديسمبر من كل عام، في مشاريع تنتفع بالامتيازات الجبائية طبقا للتشريع الجاري به العمل. إضافة إلى عمولة سنوية قدرها 10 % مستحقة في نهاية الأجل من إجمالي القيمة الزائدة المحققة والتي تم تحصيلها بواسطة هذه الصناديق.
- حدد سقف العمولات السنوي التي تم احتسابها طبقا للشروط الواردة في مختلف الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين وبالعنوان جميع الصناديق الاستثمارية بمبلغ 950 000 دينار خالية من الأداء على القيمة المضافة وذلك بداية من سنة 2019.
- بلغ مجموع العمولات المفوترة للسنة المالية 2022 بعنوان جميع الصناديق الاستثمارية، مبلغا قدره 950 000 دينار، خالي من الأداء على القيمة المضافة.

1-4 قام بنك BH BANK بإبرام اتفاقية تفويت في المستحقات الغير مستخلصة مع شركة BH RECOUVREMENT والتي يمتلك 60 % من رأس مالها. بلغت قيمة مستحقات الحرفاء الغير مستخلصة التي تم التفويت فيها 27 024 779 ديناراً وبلغ ثمن التفويت 822 ديناراً.

II. الاتفاقيات (التي لا تتعلق بالدولة التونسية) المبرمة خلال السنوات الفارطة والتي تواصل مفعولها خلال سنة 2022

عملا بمقتضيات الفصول 200 و 475 من مجلة الشركات التجارية و الفصل 62 من القانون عدد 2016 القانون عدد 2016 - 48 المؤرخ في 11 جويلية 2016 والمتعلق بالبنوك والمؤسسات المالية، نحيطكم علما بالاتفاقيات (التي لا تتعلق بالدولة التونسية) المبرمة خلال السنوات الفارطة و التي تواصل مفعولها خلال سنة 2022 :

الاتفاقيات المبرمة مع شركة «BH INVEST» والتي يملك بنك BH BANK 30 % من رأس مالها

1-2 اتفاقية إسناد خدمات، يمثل موضوعها في الاستعانة بخدمات "BH INVEST" فيما يتعلق بالأنشطة التالية:

- الوساطة في البورصة،
- مسك سجلات المساهمين في رأس مال البنك،
- اصدار وتوظيف السندات وسندات الديون،
- تقييم مساهمات البنك،
- دراسة وتقييم فرص الاستثمار في المساهمات،

- إعداد ملفات الاقتناء،
- المرافقة في اعداد الجلسات العامة والبيانات المالية الموجهة للعموم.

2-2 اتفاقية مرافقة في إطار إصدار قرض رقاعي سنة 2009 في السوق المالية بدعوة العموم للإكتتاب بمبلغ 100 مليون دينار لمدة 15 سنة منها سنتان امهال وحسب الشروط التالية:

- مصاريف إصدار (frais de montage): 20 ألف دينار،
- عمولة توظيف (frais de placement): 0,2 % من مبلغ الإصدار،
- عمولة تصرف (frais de gestion): 0,2 % من المبالغ المتبقية.

وبلغت الاعباء التي فوترتها شركة «BH INVEST» خلال سنة 2021 بعنوان هذه العملية 46 000 دينار خالية من الأداء على القيمة المضافة.

3-2 اتفاقية تصرف في الصندوق المشترك للتوظيف « FCP BH CEA » مقابل عمولة قدرها 0,45 % خالية من الأداء على القيمة المضافة لصافي الأصول في السنة. يتم دفع هذه العمولة، التي يتم احتسابها يوما بيوم، في نهاية كل ثلاثة أشهر.

وبلغت الاعباء التي فوترتها شركة «BH INVEST» خلال سنة 2022 بعنوان هذه الاتفاقية 16 249 دينار خالية من الأداء على القيمة المضافة.

4-2 . اتفاقية لتوطيين تطبيقات الأعمال والإدارة وقواعد البيانات ذات الصلة. وبلغ مجموع عمولات البنك المفوترة بعنوان سنة 2022، 54 830 دينار.

5-2 اتفاقية مسك السجلات مقابل عمولة تصرف بلغت بعنوان سنة 2022 مبلغا قدره 50 000 دينارا.

الاتفاقيات المبرمة مع «BH ASSURANCE» والتي يملك بنك BH BANK 23,89 % من رأس مالها

6-2 قامت BH ASSURANCE بالاكتتاب في القرض الرقاعي الذي أصدره بنك BH BANK، بمبلغ 7 000 000 دينار، لمدة 5 سنوات بنسبة فائدة تبلغ 9,35 % .
وبلغت الاعباء خلال سنة 2022 بعنوان هذه العملية 654 500 دينار

7-2 أبرم البنك الملحق عدد 2020/01 لعقد التأمين المتعلق بتغطية التزامات البنك في إطار برنامج التطهير الاجتماعي. ويشمل هذا العقد تكفل شركة التأمين بالتزامات البنك تجاه أعوانه الذين سيتم إحالتهم على التقاعد المبكر الاختياري مقابل قيام البنك بدفع مساهمات سنوية لتمويل صندوق أحدث للغرض لدى شركة التأمين وتحت تصرفها. حدد مفعول هذا الملحق انطلاقا من غرة جانفي 2020 وحسب الشروط التالية:

- نسبة المردودية الصافية: 3,5 % سنويا (دون تغيير)
- أعباء تصرف: 2,75 % من كل قسط تأمين سنوي عوضا عن 3 %،
- مصاريف اقتناء دون تغيير: 0 % عن كل سنة،
- المساهمة في المزايا: 80 % من النتائج المالية لتوظيفات تأمينات BH ASSURANCE في صنف تكوين الأموال عوضا عن 75 % سابقا،

بلغت أقساط التأمين التي أصدرتها BH ASSURANCE بعنوان سنة 2022 مبلغا قيمته 3 000 000 دينار.

8-2 عقد تأمين خاص جماعي على الحياة لتغطية منح الإحالة على التقاعد تجاه موظفي البنك. بلغت أقساط التأمين لسنة 2022 ما قدره بـ 6 527 045 دينار.

9-2 عقود تأمين تم إبرمها خلال السنوات الفارطة وتتفصل أقساط التأمين الصافية التي أصدرتها شركة التأمين بهذا العنوان كما يلي:

- التأمين الجماعي بمبلغ قدره : 13 426 396 دينار،
- التأمين على وسائل النقل بمبلغ قدره : 182 870 دينار،
- التأمين ضد المخاطر الاعلامية بمبلغ قدره : 30 498 دينار،
- التأمين ضد المخاطر المختلفة بمبلغ قدره : 393 259 دينار،
- التأمين ضد المخاطر المهنية بمبلغ قدره : 220 698 دينار.

10-2 سجل BH BANK خلال سنة 2022 عمولات ضمن ايراداته متعلقة بعقد "ضمان" بمبلغ قدره 10 273 022 دينار بعنوان اتفاقيات التأمين المصرفي مع BH ASSURANCE (أي ما يمثل 40 % من أقساط التأمين الصافية)،

11-2 اتفاقية تخص العمولات على عقود "مخاطر الورشات" و "المسؤولية المدنية العشرية" و "حروق القروض التجارية". بلغت العمولة لسنة 2022 ما قدره 12 935 دينار خالية من الأداء على القيمة المضافة.

12-2 اتفاقية المشاركة في الأرباح بالنسبة لعقود "حرائق القروض السكنية". بلغت قيمة المشاركة بالنسبة لسنة 2022 ما قدره 70 236 دينار خالية من الأداء على القيمة المضافة.

13-2 قامت BH ASSURANCE بالاككتاب في عدة قروض رقاعية أصدرها بنك BH BANK، مفصلة كما يلي :

- بتاريخ 20 أفريل 2018، في قرض رقاعي مشروط اصدره البنك بمبلغ 3000000 دينار على مدة 7 سنوات بما في ذلك سنتين امهال وبنسبة فائدة تساوي 2,1+TMM %. وبلغت أعباء البنك خلال سنة 2022 مبلغا قدره 172 121 دينار.
- بتاريخ 28 فيفري 2017، في قرض رقاعي مشروط اصدره البنك بمبلغ 3500000 دينار، على مدة 7 سنوات منها سنتان امهال وبنسبة فائدة تساوي 7,5 %. وبلغت اعباء البنك خلال سنة 2022 مبلغا قدره 113 342 دينار.
- بتاريخ 29 ماي 2015، في قرض رقاعي مشروط اصدره البنك بمبلغ 6600000 دينار، على مدة 7 سنوات وبنسبة فائدة تساوي 7,5 %. وبلغت اعباء البنك خلال سنة 2022 مبلغا قدره 40 142 دينار.
- بتاريخ 31 ديسمبر 2009، في القرض الرقاعي الذي اصدره البنك بمبلغ 7500000 دينار، على مدة 15 سنة و بنسبة فائدة تساوي نسبة السوق النقدية زائد 0,8 بالمائة. وبلغت اعباء البنك خلال سنة 2022 بعنوان هذه العملية 129 401 دينار.

14-2 عقد كراء مبرم منذ غرة جانفي 2005، للعمارة "ك" من المجمع العقاري "فضاء تونس" و ذلك بالنسبة للطابق الأرضي لإيواء فرع للبنك. و عقد كراء مبرم منذ غرة جويلية 2005 بالنسبة للأجزاء الأخرى من المبنى. وقدرت معينات الايجار بالنسبة لسنة 2022 بمبلغ 453 893 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.

15-2 عقد كراء مبرم منذ غرة جويلية 2010، لفضاء للاستعمال الإداري ضمن مبنى BH ASSURANCE بالمركز العمراني الشمالي. وبلغت قيمة الايجار بالنسبة لسنة 2022 ما قيمته 52 256 دينار دون احتساب الأداء على القيمة المضافة.

الاتفاقيات المبرمة مع «BH RECOUVREMENT» والتي يملك بنك BH BANK 60 % من رأس مالها

16-2 تمّ وضع اعوان من طرف بنك BH BANK على ذمة شركة BH RECOUVREMENT. بلغت قيمة الاجور والامتيازات (التي تحملتها BH RECOUVREMENT) المسندة لهؤلاء الاعوان خلال سنة 2022 مبلغا قدره 279 712 دينار.

الاتفاقيات المبرمة مع «BH IMMO» والتي يملك بنك BH BANK 29,98 % من رأس مالها

17-2 تمّ وضع اعوان من البنك على ذمة شركة BH IMMO. بلغت قيمة الاجور والامتيازات (التي تحملتها BH IMMO) المسندة لهؤلاء الاعوان خلال سنة 2022 مبلغا قدره بـ 196 979 دينار.

الاتفاقيات المبرمة مع «BH CAPITALISATION» والتي يملك بنك BH BANK 20,25 % من رأس مالها

18-2 اتفاقية ايداع وبلغت عمولات البنك المفوترة في سنة 2022، ما قدره 28 688 دينار خالية من الأداء على القيمة المضافة.

19-2 اتفاقية توزيع وبلغت عمولات البنك المفوترة في سنة 2022 ما قدره، 19 125 دينار خالية من الأداء على القيمة المضافة.

الاتفاقيات المبرمة مع «BH LEASING» والتي يملك بنك BH BANK 41,64 % من رأس مالها

20-2 أبرم BH LEASING بتاريخ 20 ديسمبر 2019، عقد ايجار مالي لتمويل اقتناء معدات نقل بقيمة 176 551 دينار وبنسبة فائدة بـ 13 % وعلى فترة 5 سنوات. وتبلغ القيمة المتبقية من العقد في تاريخ 31 ديسمبر 2022 ما قدره 49 976 دينار في حين بلغت الأعباء التي تحملها البنك 7 727 دينار.

الاتفاقيات المبرمة مع «BH SICAF» والتي يملك بنك BH BANK 49,65 % من رأس مالها

21-2 عقد كراء مكتب مساحته 21 متر مربع لمدة سنة قابلة للتجديد بصفة آلية بمبلغ سنوي قدره 1 631 دينار يتضمن جميع الاداءات وزيادة سنوية قدرها 5 %. وبلغ مجموع الإيرادات خلال سنة 2022 بعنوان هذه الاتفاقية 3 066 دينار خال من الأداء على القيمة المضافة.

الاتفاقيات المبرمة مع «SICAV BH OBLIGATAIRE» والتي يملك بنك BH BANK 14,57 % من رأس مالها

22-2 اتفاقية ايداع وبلغت عمولات البنك المفوترة في سنة 2022، ما قدره 1000 دينار خالية من الأداء على القيمة المضافة.

الاتفاقيات المبرمة مع «STIMEC» والتي يملك بنك BH BANK 30 % من رأس مالها

23-2 عقد كراء مبرم منذ غرة فيفري 2014 بمبلغ سنوي قدره 2400 دينار وزيادة سنوية بنسبة 3% بداية من السنة الثالثة وبلغ مجموع الإيرادات خلال سنة 2022 بعنوان هذه الاتفاقية 2874 دينار خال من الأداء على القيمة المضافة.

الاتفاقيات المبرمة مع «La société immobilière HORCHANI»

24-2 عقد كراء لمبنى كائن بضافاف البحيرة مبرم منذ سنة 2019 بمبلغ سنوي قدره 239.496 دينارو بزيادة سنوية بنسبة 4 % .
وبلغ مجموع الإيرادات خلال سنة 2022 بعنوان هذه الاتفاقية 257.810 دينار خال من الأداء على القيمة المضافة.

3- الاتفاقيات المبرمة مع الدولة التونسية خلال السنوات الفارطة والتي تواصل مفعولها خلال 2022

1-3 اتفاقية حول التصرف في صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الأجراء

أمضى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) مع الدولة التونسية اتفاقية بتاريخ 2 جانفي 1990 للتصرف في صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الأجراء الذي تم ارساءه بمقتضى القانون عدد 54 - 77 المؤرخ في 03 اوت 1977 والأمر عدد 77-965. تم في هذا الغرض فتح حساب خاص لدى البنك يتم تمويله من صندوق النهوض بالمساكن لفائدة الأجراء لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية ويتم استعمال هذه التمويلات في اسناد قروض للباعثين العقاريين وللإجراء لتمويل بناء واقتناء المساكن الاجتماعية.

تم ضبط عمولة البنك بمبلغ يقدر بـ 2 مليون دينار، كما تم ضبط عمولة تصرف سنوية تقدر بـ 2 بالمائة من مبالغ القروض المسندة للإجراء و بـ 3 بالمائة من المبالغ المستخلصة اصلا و فوائضا. بلغت هذه العمولات خلال سنة 2022 ما قيمته 1 825 116 دينار.

2-3 إتفاقية البرنامج الوطني للقضاء على المساكن البدائية

أمضى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) مع الدولة التونسية اتفاقية بتاريخ 16 ماي 1986 للتصرف في موارد البرنامج الوطني للقضاء على المساكن البدائية الذي تم ارساءه بمقتضى الامر عدد 86-438 المؤرخ في 12 افريل 1986. تم في هذا الغرض فتح حساب خاص لدى البنك يتم تمويله اساسا من ميزانية الدولة والصندوق الوطني لتحسين السكن ومن برامج خاصة اخرى ذات العلاقة بالسكن وقروض من القطاع البنكي وكذلك الموارد الاخرى الوطنية والدولية التي يتم توجيهها لهذا البرنامج.

يتم استعمال موارد هذا البرنامج لإسناد قروض ومنح للعائلات التي تقطن مساكن بدائية وذلك لاقتناء قطع ارض وبناء او تحسين مسكن.

يتقاضى البنك بعنوان التصرف في موارد هذا البرنامج عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 2 بالمائة من المبالغ المستخلصة اصلا وفوائضا. هذا ولم يتم تسجيل عمولات بهذا العنوان خلال سنة 2022 من طرف البنك.

3-3 اتفاقية البرنامج الرابع للتطوير العمراني

بمقتضى اتفاقية القرض التي تم ابرامها بواشنطن بتاريخ 18 جويلية 1983 تحت عدد 2736 بين الدولة التونسية والبنك العالمي للإعمار والتنمية والتي تمت المصادقة عليها بمقتضى القانون عدد 86-102، اسند البنك المذكور للدولة التونسية قرضا بمبلغ 30,2 مليون دولار امريكي مخصص لتمويل البرنامج الرابع للتطوير العمراني.

امضى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) مع الدولة التونسية اتفاقية بتاريخ 04 مارس 1987 للتصرف في الموارد لجزء trames assainies / l'auto-construction من هذا البرنامج و تم في هذا الغرض فتح حساب خاص لدى البنك يتم تمويله من قرض البنك العالمي للإعمار والتنمية المذكور و قروض بنكية و ميزانية الدولة و التمويل الذاتي للمستفيدين من هذا البرنامج.
يتم استعمال موارد هذا الحساب في تهيئة مقاسم الوكالة العقارية للسكنى وكذلك بناء وتحسين مساكن التي تدخل ضمن مجال هذه الاتفاقية.

يتقاضى البنك بعنوان التصرف في هذه الموارد عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 3 بالمائة من المبالغ المستخلصة اصلا وفوائضا. هذا وبلغ مجموع العمولات خلال سنة 2022 قيمة 19 200 دينار.

4-3 اتفاقية برنامج trames assainies / l'auto-construction (USAID HG 004B)

بمقتضى الاتفاق المبرم بتاريخ 30 افريل 1985 بين الدولة التونسية ودولة الولايات المتحدة الامريكية عن طريق الوكالة الدولية للتنمية، ضمنت هذه الوكالة لصالح الحكومة التونسية في قرض بقيمة 46 مليون دولار امريكي لتمويل تهيئة واقتناء وبناء مقاسم مخصصة للسكن.

امضى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) مع الدولة التونسية اتفاقية للتصرف في موارد برنامج trames assainies / l'auto-construction وتمّ في هذا الغرض فتح حساب خاص لدى البنك تودع فيه التمويلات المخصصة من اتفاقية القرض USAID HG 004B و التمويلات الذاتية للمستفيدين من هذا البرنامج. يتم استعمال موارد هذا الحساب في تنفيذ البرنامج المذكور وذلك ضمن مناطق التدخل المحددة بالاتفاقية المذكورة.

يتقاضى البنك بعنوان التصرف في هذه الموارد عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 3 بالمائة من المبالغ المستخلصة اصلا وفوائضا. هذا وبلغ مجموع العمولات خلال سنة 2022 قيمة 9 600 دينار

5-3 إتفاقية البرنامج الثالث للتطوير العمراني

بمقتضى اتفاقية القرض التي تم ابرامها بواشنطن بتاريخ 11 جانفي 1983 تحت عدد 2223 بين الدولة التونسية والبنك العالمي للإعمار والتنمية، اسند البنك المذكور للدولة التونسية قرضا بمبلغ 25 مليون دولار امريكي مخصص لتمويل البرنامج الثالث للتطوير العمراني.

امضى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) مع الدولة التونسية اتفاقية 1987 للتصرف في الموارد لجزء trames assainies / l'auto-construction من هذا البرنامج و تمّ في هذا الغرض فتح حساب خاص لدى البنك يتم تمويله من قرض البنك العالمي للإعمار والتنمية المذكور و قروض بنكية و ميزانية الدولة و التمويل الذاتي للمستفيدين من هذا البرنامج. يتم استعمال موارد هذا الحساب في تهيئة المقاسم وكذلك بناء وتحسين مساكن التي تدخل ضمن مجال هذه الاتفاقية.

يتقاضى البنك بعنوان التصرف في هذه الموارد عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 2 بالمائة من المبالغ المستخلصة اصلا وفوائضا. هذا وبلغ مجموع العمولات خلال سنة 2022 قيمة 960 دينار

6-3 إتفاقية إعادة تهيئة الحفصية

بمقتضى اتفاقية القرض التي تم ابرامها بواشنطن بتاريخ 11 جانفي 1983 تحت عدد 223 بين الدولة التونسية والبنك العالمي للإعمار والتنمية والتي تمت المصادقة عليها بمقتضى القانون عدد 83 - 56، تمّ فتح حساب خاص لدى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) لبرنامج تحسين البنايات باحياء " سيدي البيان " و " سيدي يونس " و " الحفصية ".

يتم تمويل هذا الحساب اساسا من المبالغ المودعة من طرف وكالة التهذيب و التهيئة العمرانية و المبالغ المودعة من طرف الصندوق الوطني لتحسين السكن والمبالغ المودعة من طرف الدولة التونسية المخصصة لهذا البرنامج من قرض البنك العالمي للإعمار و التنمية. يتم استعمال موارد هذا الحساب

في اسناد القروض الى المالكين الراغبين في تحسين بناياتهم والى البلديات لتحسين البنايات البلدية والى وكالة التهذيب والتهيئة العمرانية وجمعية صيانة المدينة

يتقاضى البنك بعنوان التصرف في هذه الموارد عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 3 بالمائة من المبالغ المستخلصة اصلا وفوائضا. هذا ولم يتم تسجيل عمولات بهذا العنوان خلال سنة 2022 من طرف البنك.

7-3 إتفاقية البرنامج الثاني للتطوير العمراني

تولى البنك العالمي للإعمار والتنمية والوكالة الدولية للتنمية على التوالي تمويل البرنامج الثاني للتطوير العمراني ومشروع تهذيب منطقة "الملاسين". قامت بلدية تونس صاحبة المشروع بإبرام اتفاقية مع BH BANK (بنك الاسكان سابقا) للتكفل بإجراءات اعداد ملفات القروض ولاستخلاص القروض المسندة الى المستفيدين من هذه العمليات.

يتقاضى البنك بعنوان التصرف عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 2,5 بالمائة من المبالغ المستخلصة اصلا وفوائضا. و بلغ مجموع العمولات خلال سنة 2022 قيمة 300 دينار.

8-3 اتفاقية برنامج إعادة بناء منازل المتضررين من جراء الفيضانات

بمقتضى الاتفاق المبرم بتاريخ 27 جويلية 1983 بين الدولة التونسية ودولة الولايات المتحدة الامريكية عن طريق الوكالة الدولية للتنمية. ضمنت هذه الوكالة لصالح الحكومة التونسية في قرض بقيمة 4 مليون دولار امريكي وهبة قدرها 1 مليون دولار امريكي من صندوق المرافقة الاقتصادية لتمويل برنامج إعادة بناء منازل المتضررين من جراء الفيضانات.

أمضي BH BANK (بنك الاسكان سابقا) مع الدولة التونسية اتفاقية للتصرف في موارد برنامج إعادة بناء منازل المتضررين من جراء الفيضانات. تمّ في هذا الغرض فتح حساب خاص لدى البنك تودع فيه المبالغ المتأتية من القرض والهبة المذكورين. يتم استعمال موارد هذا الحساب في تنفيذ البرنامج المذكور وذلك ضمن مناطق التدخل المحددة بالاتفاقية المذكورة.

يتقاضى البنك بعنوان التصرف عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 2,5 بالمائة من المبالغ المستخلصة اصلا و فوائضا. هذا ولم يتم تسجيل عمولات بهذا العنوان من طرف البنك خلال سنة 2022.

9-3 إتفاقية التصرف في نظام الإذخار السكني

بمقتضى الفصل 19 من الاتفاقية المبرمة بين BH BANK (بنك الاسكان سابقا) و الدولة التونسية بتاريخ 16 ماي 1989، تقوم الدولة سنويا بتوفير المبالغ اللازمة لتعويض الاختلال المالي لنظام الإذخار السكني بالنسبة للسنة الماضية.

10-3 إتفاقية التصرف في صندوق النهوض باللامركزية الصناعية

تم بتاريخ 15 اوت 1994 ابرام اتفاقية بين BH BANK (بنك الاسكان سابقا) والدولة التونسية تضمنت دور البنك في التصرف في صندوق النهوض باللامركزية الصناعية. تمّ في هذا الغرض فتح حساب خاص لدى البنك يتم تمويله من موارد البنك ويستعمل في اسناد المنح الى الباعثين الصناعيين.

يتقاضى البنك بعنوان التصرف عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 3 بالمائة من المبالغ المستخلصة. هذا ولم يتم تسجيل عمولات خلال سنة 2022 بهذا العنوان.

11-3 إتفاقية التصرف في الصندوق الوطني للنهوض بالمهن الصغرى والصناعات التقليدية
بمقتضى الاتفاقية المبرمة بتاريخ 2 ديسمبر 1983 بين الدولة التونسية والاتحاد الأوروبي، تم اسناد الحكومة التونسية منحة لتمويل برنامج احداث المؤسسات الصغرى واحداث مواطن الشغل.

أمضى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) مع الدولة التونسية اتفاقية للتصرف في موارد هذا البرنامج. تمّ في هذا الغرض فتح حساب خاصّ لدى البنك يتم تمويله من المنحة المذكورة ويستعمل لتمويل المشاريع في المناطق التي تم ضبطها بالاتفاقية المذكورة.

يعهد إلى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) إدارة هذا الصندوق بالاعتماد على الاتفاقية مع « FONAPRA الممضية بتاريخ 27 جانفي 1994 والتي تم إلغاؤها بموجب اتفاقية 12 أوت 1994.

يتقاضى البنك بعنوان التصرف عمولة بنسبة 1 بالمائة من المبالغ المسندة وبنسبة 3 بالمائة من المبالغ المستخلصة. هذا ولم يتم تسجيل عمولات خلال سنة 2022 بهذا العنوان.

12-3 إتفاقية تمويل المشاريع الهادفة لمقاومة التلوث
طبقا للاتفاقية المبرمة مع الدولة التونسية يتولى BH BANK (بنك الاسكان سابقا) اسناد قروض الى المؤسسات الناشطة في قطاعات منتجة لتمويل عمليات ازالة التلوث على مدة 10 سنوات منها ثلاث سنوات امهال بنسبة فائدة تساوي نسبة الفائدة التي يتحملها البنك بزيادة هامش ربح.

13-3 الإتفاقية الثلاثية بين وزارة التجهيز والإسكان و BH BANK (بنك الاسكان سابقا) ووزارة المالية بتاريخ 6 ماي 2010

تقوم مصالح وزارة التجهيز بمد BH BANK (بنك الاسكان سابقا) بقائمة المنتفعين من الاشخاص الطبيعيين و الجماعات المحلية بالمنح المسندة على الصندوق الوطني لتحسين السكن . حدد سقف هذه المنح المسندة التي يتم صرفها على قسطين بمبلغ 1 000 دينار.

-يتقاضى البنك بعنوان التصرف عمولة بنسبة 1 بالمائة من مبالغ المنح المسندة وبنسبة 2 بالمائة من مبالغ القروض المسندة وبنسبة 3 بالمائة من المبالغ المستخلصة. بلغ مجموع هذه العمولات خلال سنة 2022 ما قدره 116 168 دينار.

14-3 الإتفاقية المتعلقة ببرنامج المسكن الأول
في إطار الاتفاقية المبرمة بتاريخ 2 فيفري 2017 وملحقها المبرم بتاريخ 3 أفريل 2017 بين الدولة التونسية ممثلة في وزارة المالية ووزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية والبنط المركزي، تمّ وضع خط تمويل على ذمة البنوك المشاركة متعلق بالتمويل الذاتي في إطار اسناد برنامج المسكن الأول.

ويمول خط التمويل المذكور البالغ قيمته 200 مليون دينار على ميزانية الدولة ويخصص لإسناد التمويل الذاتي في شكل قرض ذو نسبة فائدة منفلة، لفائدة العائلات ذات الدخل المتوسط والتي تستجيب لشروط التمويل.

ويتحصل بنك BH BANK سنويا على عمولة ب 1 % تحتسب على مجموع الاستعمالات المدفوعة خلال السنة المالية وعلى عمولة أخرى ب 3 % على مجموع الاستخلاصات خلال نفس السنة. وبلغت عمولات البنك خلال سنة 2022 مبلغ 58 143 ديناراً.

II. الالتزامات والتعهدات تجاه المسيرين

يضبط مجلس الإدارة مرتبات المسيرين، التي تتكون من العناصر التالية:

1- يتحصل أعضاء مجلس الإدارة على منحة حضور يقترحها مجلس الإدارة وتخضع لمصادقة الجلسة العامة. وبلغت القيمة الخام لمنح الحضور المسجلة محاسبيا والمخصصة لأعضاء مجلس الإدارة بعنوان سنة 2022، مبلغا قدره 535 000 دينار،

2 - يتحصل أعضاء اللجان الفرعية على منح يقترحها مجلس الإدارة وتخضع لمصادقة الجلسة العامة. وتتوزع القيمة الخام لهذه المنح كما يلي:

- رئاسة اللجنة الدائمة للتدقيق: 30 000 دينار،
- رئاسة لجنة المخاطر: 27 500 دينار،
- أعضاء اللجنة الدائمة للتدقيق: 43 750 دينار،
- أعضاء لجنة المخاطر: 47 500 دينار،
- أعضاء لجنة التأجير: 32 500 دينار ،
- أعضاء اللجنة التنفيذية: 60 000 دينار،
- أعضاء لجنة الحوكمة : 16 250 دينار
- أعضاء لجنة الاستخلاص : 6 250 دينار
- أعضاء لجنة الصفقات : 22 500 دينار

3 - ضبط عناصر تأجير المدير العام للبنك بمقتضى قرار مجلس إدارة البنك المجتمع بتاريخ 29 أوت 2019 تبعا لاقتراح من لجنة التأجير. وتتكون عناصر تأجير المدير العام للبنك طبقا للأمر الحكومي عدد 968 المؤرخ في 6 أوت 2015 والمتعلق بضبط عناصر تأجير المديرين العامين للبنوك العمومية ورؤساء مجالس إدارتها كما يلي:

- مكون قار يتكون من أجر شهري يتم ضبط مقداره باعتبار مؤشرات مردودية البنك والتحكم في المخاطر على المدى المتوسط والبعيد،

- مكون متغير لا يتجاوز 50 % من الجزء القار للتأجير، يتم احتسابه على أساس مؤشرات كمية ونوعية تضبطها لجنة التأجير من ضمن المؤشرات المنصوص عليها بعقد البرامج للبنك.

واعتمادا اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ 29 أوت 2019، وعلى اجتماعات لجنة التأجير، تمّ ضبط عناصر تأجير للمدير العام للبنك كما يلي:

- أجر شهري صاف حدد بـ 16 ألف دينار بعنوان الجزء القار. على أن يتحمل البنك الخصوم من المورد ومساهمات التغطية الاجتماعية بعنوان هذا المكون. كما ينتفع المدير العام بالامتيازات التالية:

- سيارتان وظيفيتان وحصص وقود شهرية بـ 750 لتر،
- تحمل مصاريف الهاتف الجوال،

- منحة سنوية صافية بقيمة 96 ألف دينار تمثل المكون المتغير السنوي، حددت حسب نسبة انجاز الأهداف التي ضبطها مجلس إدارة البنك.

وعليه تتلخص مكونات تأجير المدير العام خلال سنة 2022 فيما يلي :
امتيازات عينية بلغت خلال سنة 2022 ، 10 216 دينار و تتكون مما يلي :
- سيارتان وظيفيتان

- حصص وقود شهرية بـ 750 لتر
- تحمل مصاريف الهاتف الجوال

4- بلغت قيمة التزامات وتعهدات البنك تجاه المسيرين، كما هو مبين ضمن القوائم المالية المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2022 (بالدينار):

المدير العام		رئيس مجلس الإدارة		اعضاء مجلس الإدارة	
الخصوم بتاريخ 2022/12/31	ايعاء السنة المالية	الخصوم بتاريخ 2022/12/31	ايعاء السنة المالية	الخصوم بتاريخ 2022/12/31	ايعاء السنة المالية
72 000	407 897	25 000	85 000	1 22 500	450 000
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
72 000	407 897	25 000	85 000	1 22 500	450 000
المجموع					

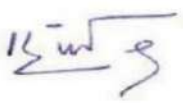
هذا وإن عمليات المراجعة التي قمنا بها لم تفرز وجود عمليات أخرى قد تندرج تحت طائلة الفصول المذكورة أعلاه.

تونس في 14 أفريل 2023

مراقبي الحسابات

عن / FMBZ KPMG Tunisie
آمنة رشيكو

عن / Consulting and Financial Firm
وليد بن عياد


FMBZ KPMG TUNISIE
IMMEUBLE KPMG
6, Rue de Royal-Les Berges du Lac II-10537
MF: 810563T/VM/000 - RC: B148P57
Tél: 71.184.344 / Fax: 71.184.340
E-mail: tn.fmbz@kpmg.com



الموازنة
سنة محاسبية مختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2022
(الوحدة : ألف دينار)

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	الإفصاح	
الأصول			
232 307	184 903	1	الخزانة و أموال لدى البنك المركزي و مركز الصكوك البريدية و الخزينة العامة للبلاد التونسية
268 234	198 081	2	مستحقات على المؤسسات البنكية و المالية
9 817 889	10 686 945	3	مستحقات على الحرفاء
115 588	547 232	4	محفظة السندات التجارية
1 689 435	1 688 607	5	محفظة الاستثمار
131 742	137 677	6	الأصول الثابتة
149 989	182 840	7	أصول أخرى
12 405 184	13 626 285		مجموع الأصول
الخصوم			
-	-		البنك المركزي و مركز الصكوك البريدية
1 512 344	2 121 947	8	ودائع و أموال المؤسسات البنكية و المالية
7 782 226	8 549 749	8	ودائع و أموال الحرفاء
1 723 555	1 447 526	10	إقتراضات و موارد خصوصية
225 651	271 540	11	خصوم أخرى
11 243 776	12 390 762		مجموع الخصوم
الأموال الذاتية			
238 000	238 000		رأس المال
788 259	878 398		إحتياطيات
-	-		أسهم ذاتية
414	414		أموال ذاتية أخرى
1	-		نتائج مؤجلة
134 734	118 711		نتيجة الفترة المحاسبية
-	-		نتيجة في انتظار التخصيص
1 161 408	1 235 523	12	مجموع الأموال الذاتية
12 405 184	13 626 285		مجموع الخصوم و الأموال الذاتية

جدول التعهّدات خارج الموازنة
السنة المحاسبية المختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2022
(الوحدة : ألف دينار)

31 ديسمبر 2021	31 ديسمبر 2022	الإفصاح	
الخصوم المحتملة			
785 117	802 399	13	ضمانات و كفالات مقدّمة
142 884	136 363	-	لفائدة المؤسسات البنكية والمالية
642 233	666 036	-	لفائدة الحرفاء
603 381	396 511	-	إعتمادات مستنديّة
1 198 511	1 198 511	-	أصول أخرى مقدّمة كضمان
2 587 009	2 397 421		مجموع الخصوم المحتملة

التعهّدات المقدّمة			
240 749	176 534	13	تعهدات التمويل المقدّمة
0	0	-	لفائدة المؤسسات البنكية والمالية
240 749	176 534	-	لفائدة الحرفاء
1 500	1 500	-	تعهدات على السندات
1 500	1 500	-	مساهمات غير محرّرة
0	0	-	سندات للقبض
242 249	178 034		مجموع التعهّدات المقدّمة

التعهّدات المقبولة			
216 319	60 086	14	تعهدات التمويل المقبولة
3 637 154	3 674 506	15	ضمانات مقبولة
-	-	-	ضمان الدولة
273 344	308 832	-	من المؤسسات البنكية والمالية
3 363 810	3 365 674	-	من الحرفاء
3 853 473	3 734 592		مجموع التعهّدات المقبولة

قائمة النتائج
سنة محاسبية مختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2022
(الوحدة : ألف دينار)

سنة 2021	سنة 2022	الإفصاح	
1 064 514	1 189 334		إيرادات الاستغلال البنكي
809 750	899 144	16	إيرادات 1: فوائد دائنة و مداخل ماثلة
113 727	124 598	17	إيرادات 2: عمولات دائنة (في شكل إيرادات)
42 171	60 938	18	إيرادات 3 : أرباح محفظة السندات التجارية و العمليات المالية
98 866	104 654	19	إيرادات 4: مداخل محفظة الإستثمار
-495 000	-566 441		أعباء الإستغلال البنكي
-485 463	-554 674	20	عبء 1: فوائد مدينة و أعباء ماثلة
-9 537	-11 767	-	عبء 2: عمولات مدينة
569 514	622 893		الناتج البنكي الصافي
-126 214	-177 850	21	عبء 4/إيرادات 5: مخصصات للمدخرات و نتيجة تصحيح القيمة على المستحقات، خارج الموازنة و الخصوم
3 379	-1 854	22	عبء 5/إيرادات 6: مخصصات للمدخرات و نتيجة تصحيح القيمة على محفظة الإستثمار
7 489	7 451	23	إيرادات 7: إيرادات إستغلال أخرى
-149 177	-167 835	24	عبء 6: مصاريف الأعوان
-57 558	-64 993	25	عبء 7: أعباء الاستغلال العامة
-15 645	-18 685	-	عبء 8: مخصصات الاستهلاكات و المدخرات على الأصول الثابتة
231 788	199 127		ناتج الاستغلال
-826	-1 034	26	عبء 9/إيرادات 8: رصيد ربح متأتي من عناصر أخرى عادية
-69 385	-71 242	27	عبء 11: آداءات على الأرباح
161 577	126 851		ناتج العمليات العادية
-26 843	-8 140	28	عبء 10 / إيرادات 9: رصيد ربح/خسارة متأتي من عناصر أخرى غير عادية
-	-	-	التعديلات المحاسبية
134 734	118 711		النتيجة الصافية للفترة المحاسبية

جدول التدفقات النقدية
سنة محاسبية مختومة بتاريخ 31 ديسمبر 2022
(الوحدة : ألف دينار)

سنة 2021	سنة 2022	الإفصاح	
أنشطة الاستغلال			
921 138	1 048 684	-	إيرادات الاستغلال البنكي المقبوضة
-530 444	-571 193	-	أعباء الاستغلال البنكي المدفوعة
-15 457	-1 309	-	قروض للمؤسسات المالية والبنكية
-408 424	49 977	-	إيداعات أو مسحوبات المؤسسات المالية والبنكية
-156 171	-1 091 628	-	قروض وتسبيقات/سداد قروض وتسبيقات ممنوحة للحرفاء
581 246	773 506	-	ودائع أو مسحوبات للحرفاء
-40 658	-221 719	-	سندات التوظيفات
-256 040	-209 724	-	مبالغ مسددة للأعوان ودائنون آخرون
51 650	32 243	-	مبالغ مقبوضة من مدينين آخرين
-46 388	-92 968	-	الآداءات المدفوعة على الأرباح
100 452	-284 131		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستغلال
أنشطة الاستثمار			
98 866	104 654	-	فوائد وحصص أرباح مقبوضة على محفظة الاستثمار
-86 805	-150	-	اقتناء/تفويت في محفظة الاستثمار
-35 270	-24 427	-	اقتناء/تفويت في أصول ثابتة
-23 209	80 077		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة الإستثمار
أنشطة التمويل			
-59 006	-301 511	-	تمويلات متأتية من إصدار قروض
46 987	31 204	-	ارتفاع / انخفاض الموارد الخصوصية
-28 560	-45 220	-	حصص أرباح مدفوعة
-40 579	-315 527		التدفقات النقدية الصافية المتأتية من أنشطة التمويل
32 765	40 081	-	إنعكاسات تقلبات أسعار الصرف على السيولة و ما يعادل السيولة
69 429	-479 500		التغير الصافي في السيولة أو ما يعادلها خلال السنة
-116 089	-46 660		السيولة و ما يعادل السيولة في بداية السنة المحاسبية
-46 660	-526 160	29	السيولة و ما يعادل السيولة في نهاية السنة المحاسبية